

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) - السنة الثانية 2020 - الدورة البرلمانية العادية (2019-2020) - العدد: 11

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الثلاثاء 8 رجب 1441
الموافق 3 مارس 2020 (صباحًا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 9 شعبان 1441
الموافق 2 أبريل 2020

العدد: 11	مجلس الأمة	الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)
محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة المنعقدة يوم الثلاثاء 8 رجب 1441 الموافق 3 مارس 2020 (صباحا) الرئاسة: السيد صالح فوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة. تمثيل الحكومة: - السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ - السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان. إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة والثلاثين صباحا		
الحضور الكريم، إن المداخلة التي أتشرف بتقديمها أمام مجلسكم الموقر، تتعلق بمشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04 - 19 المؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل. ويهدف مشروع هذا القانون إلى وضع إجراءات ترمي إلى تكييف الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل مع التطورات المسجلة على مستوى سوق العمل، من خلال تخفيف الإجراءات السارية المفعول في مجال التوظيف والتنصيب. ويهدف هذا التعديل إلى تقليص آجال معالجة العروض، عروض التشغيل، من واحد وعشرين (21) يوما إلى خمسة (5) أيام كحد أقصى. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، تعتبر عملية تحسين وعصرنة تسير سوق الشغل من بين أهم محاور مخطط عمل الحكومة، الهادف إلى ترقية التشغيل ومكافحة البطالة في المقاربة الاقتصادية الجديدة. وقد عرفت الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) منذ 2006، تغيرات جذرية، لاسيما في مجال العصرنة والتي سمحت بما يلي:	السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة. أرحب بالسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ممثل الحكومة؛ والسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان وأيضا المرافقين لهما؛ كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة والأسرة الإعلامية. يقتضي جدول أعمال جلسة صباح هذا اليوم عرض ومناقشة مشروع القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 04 - 19 المؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، المعدل والمتمم. وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 - 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، إلى عرض مشروع القانون سالف الذكر، فليتفضل مشكورا. السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر، السيدات والسادة أعضاء المجلس،	الجلسة العلنية الثامنة عشرة ص 03 • عرض ومناقشة مشروع القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 04 - 19 المؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، المعدل والمتمم؛ • رد السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة ص 32 • عرض ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية؛ • رد السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
الموافق 3 مارس 2020	3	الثلاثاء 8 رجب 1441

فهرس

العدد: 11	مجلس الأمة	الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)
2 - على أي أساس سيتم تحديد الراتب الشهري لأصحاب عقود ما قبل التشغيل الذين تم إدماجهم مؤخرا؟ 3 - هل قرار إدماج عقود ما قبل التشغيل يعتبر انقطاعا أو توقفا لبرنامج عقود ما قبل التشغيل المعمول به سابقا؟ 4 - كيف سيتم احتواء العدد الكبير لأصحاب عقود ما قبل التشغيل وطالبي العمل على مستوى الإدارات العمومية؟ 5 - لماذا لم يتم خلق صندوق التعويض عن البطالة للحد من ظاهرة البطالة، خاصة لحاملي الشهادات كبديل لانعدام مناصب عمل؟ 6 - هل ستتكفل الوزارة الوصية بإدماج عقود ما قبل التشغيل لفئة شبه الطبي؟ 7 - هل هناك آليات ستعتمدها وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في عملية التكوين؟ وما هي الجهة التي ستقوم بذلك والفئة التي سيتم تكوينها؟ السيد الرئيس بالنيابة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، في بداية رده، شكر السيد ممثل الحكومة السابق أعضاء اللجنة على الأسئلة التي تصب في مجملها حول مسألة إدماج عقود ما قبل التشغيل، وأوضح أن عقود ما قبل التشغيل كانت موجهة لطالبي الشغل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 35 سنة، وكان الهدف منها إعطاء الفرصة للشباب لاكتساب خبرة مهنية تسمح لهم بالاندماج مستقبلا في عالم الشغل. وأفاد أن هذا الجهاز سمح بتدعيم مختلف المرافق العمومية، الاقتصادية والإدارية، بموارد بشرية يتم التكفل بها ماليا من طرف خزينة الدولة؛ مضيفا أن الإدماج قد كلف أكثر من 800 مليون دينار منذ سنة 2008، إلا أنه وفي الوقت نفسه قد أبان عن محدوديته بعد مرور سنوات من العمل به، الأمر الذي استوجب التفكير في تدابير وإجراءات، من شأنها أن تتوافق وتطلعات شبابنا، المتمثلة في تسوية وضعيتهم المهنية. وأفاد كذلك أن أغلب المدمجين الذين انتهت مدة عقودهم، قد تم تنصيبهم في مناصب دائمة أو توجهوا نحو المقاولاتية. أما بالنسبة للذين تم طردهم والبحث في إمكانية إعادة إدماجهم ضمن برنامج آخر، أجاب السيد ممثل الحكومة	إجراءات ترمي إلى تكييف الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل مع التطورات المسجلة على مستوى سوق العمل، من خلال تخفيض الإجراءات السارية المفعول في مجال التوظيف والتنصيب، وأضاف أن التعديل المدرج في هذا المشروع يرمي إلى تقليص آجال معالجة عروض التشغيل من واحد وعشرين (21) يوما، إلى خمسة (5) أيام كحد أقصى. وأشار إلى أن عملية تحسين وعصرنة سوق العمل تدخل ضمن مخطط العمل الهادف إلى ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، الذي وضع بدوره مسألة عصرنة هيئات تسيير سوق العمل كشرط أساسي لتحسين فعالية نظام الوساطة، كما أن المعالجة الآلية لعروض العمل ستضفي مزيدا من الشفافية. وفي الأخير، أكد السيد ممثل الحكومة السابق، أن مصالح وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ستعمل على إطلاق، من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل "خدمات عن بعد" لفائدة المستخدمين وطالبي العمل، قصد تقريب وتحسين الخدمة العمومية لفائدة المرتفقين؛ والتي تنسجم مع التعديل المدرج ضمن هذا المشروع وتضفي المزيد من المرونة والسرعة في معالجة عروض العمل وتمكين المستخدمين وطالبي العمل من الاستفادة من خدمة تسمح بإعطاء دفع لوتيرة التنمية وخلق الثروة. السيد الرئيس بالنيابة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، لقد ثمن أعضاء اللجنة مشروع القانون، وأجمعوا على أن التعديلات الواردة فيه جد هامة، لما تحمله من أحكام جديدة تستجيب لتطلعات المواطنين والشباب على الخصوص في مجال التشغيل، باعتمادها مقاربات جديدة تتأقلم مع التغيرات التي يشهدها سوق العمل. وأضافوا أن إقرار آليات مرنة وعصرية في مجال التشغيل سيؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن في علاقات الشغل وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين. كما طرح أعضاء اللجنة جملة من الانشغالات والأسئلة، تمثلت أساسا في الآتي: 1 - هل هناك إمكانية لتجديد عقود ما قبل التشغيل للذين تم توقيفهم عن العمل؟ وهل تعمل الوزارة الوصية على إعداد برنامج آخر يتم بموجبه إدماجهم من جديد؟	
الموافق 3 مارس 2020	5	الثلاثاء 8 رجب 1441

العدد: 11	مجلس الأمة	الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)
السلام عليكم. يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، حول مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04-19، المؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل. السيد الرئيس بالنيابة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، يهدف مشروع القانون إلى تعديل وتتميم القانون رقم 04 - 19 المؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، وتكييفه مع التطورات المسجلة على مستوى سوق العمل، بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الهياكل المكلفة بالوساطة، وذلك من خلال تقليص آجال معالجة عروض التشغيل. وقد أحيل مشروع هذا القانون من قبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، على لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني يوم الإثنين 16 ديسمبر 2019، فشرعت في دراسته في اجتماع عقدته برئاسة السيد محمد بوبكر، نائب رئيس اللجنة، وحضور السيد محمد بوطيمة، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، مساء يوم الأربعاء 18 ديسمبر 2019؛ استمعت فيه إلى عرض مفصل حول المشروع، قدمه ممثل الحكومة، السيد وزير القطاع السابق، بحضور السيد وزير العلاقات مع البرلمان السابق، تطرق فيه إلى أهداف تعديل وتتميم القانون رقم 04 - 19، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل وما تضمنه مشروع القانون من أحكام جديدة. وقد كانت هذه الأحكام محاور لأسئلة وملاحظات أعضاء اللجنة، كما كانت محاور للردود والتوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة، واختتمت اللجنة المرحلة الأولى من دراستها لمشروع هذا القانون بإعداد هذا التقرير التمهيدي. السيد الرئيس بالنيابة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، في مستهل عرضه أمام أعضاء اللجنة، أكد السيد ممثل الحكومة السابق أن مشروع القانون يهدف إلى وضع	- وضع منظومة إعلامية جديدة، - إنجاز المدونة الجزائية للمهن والحرف، - وضع معايير ومناهج جديدة للعمل، - تعزيز الوكالة بالتجهيزات، - وتثمين الموارد البشرية، من خلال برنامج واسع للتكوين والتوظيف. إن هذه المعالجة الآلية لطلبات وعروض العمل ستزيد من الشفافية وستمكن من تقليص آجال الاستجابة لتوجيه طالبي العمل، حسب المؤهلات المطلوبة من طرف المستخدمين، كمرحلة أولية. أريد التنويه في الأخير، أن مصالح وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تعمل على إطلاق، من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل، خدمات عن بعد لفائدة المستخدمين وطالبي العمل، تضاف إلى خدمة التسجيل عن بعد المتوفرة حاليا، وذلك قصد تقريب وتحسين الخدمة العمومية لفائدة المستخدمين. وهذا ما يتماشى مع هذا التعديل المعروض على سيادتكم والذي من شأنه أن يزيد من المرونة والسرعة في معالجة عروض العمل وتمكين المستخدمين وطالبي العمل من الاستفادة من خدمة تسمح بإعطاء دفع لوتيرة التنمية وخلق الثروة. أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.	
السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لقراءة التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة حول مشروع القانون، فليفضل.	السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ممثل الحكومة، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام،	
الموافق 3 مارس 2020	4	الثلاثاء 8 رجب 1441

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
السابق أنه قد تم إعطاء الأولوية في الإدماج للذين انتهت عقودهم أولاً، وإمكانية دمج الذين طردوا غير متوفرة حالياً. وفيما تعلق بإنشاء صندوق التعويض عن البطالة للحد من ظاهرة البطالة كبديل لانعدام مناصب العمل، أوضح السيد ممثل الحكومة السابق، أن خلق مناصب عمل ليس من مسؤوليات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فهي تقوم فقط بعملية الوساطة بين طالبي وعارضي العمل. وبخصوص فئة شبه الطبي وعنصر التكوين، أجاب السيد ممثل الحكومة السابق، أن عملية الإدماج عامة وليست متعلقة فقط بفئة شبه الطبي؛ وأن عملية التكوين من مسؤوليات وصلاحيات وزارة التكوين والتعليم المهنيين. وأوضح أن مديرية الوظيف العمومي تضمن الأجور، حسب التصنيف والرتبة، ومرحلة التربص منصوص عليها في قانون الوظيف العمومي وحسب القوانين الأساسية للأسلاك المتخصصة، وأضاف أنه سيتم ترسيمهم في مناصبهم. وبالنسبة لكيفية احتواء العدد الكبير لأصحاب عقود ما قبل التشغيل، وخاصة طالبي العمل على مستوى الإدارات العمومية، أفاد السيد ممثل الحكومة السابق، أنه قد تم إحصاء المناصب الشاغرة ويمكن تغطية كل الاحتياجات لترسيمهم. السيد الرئيس بالنيابة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، يتضح مما سبق أن مشروع هذا القانون جاء ليعدل ويتمم القانون رقم 04 - 19، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، لاسيما المادة 14 منه، بغرض تكييف التشريع المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل مع التطورات المسجلة في سوق العمل خاصة في مجال تقليص آجال معالجة عروض وطلبات العمل، ضمن استراتيجية فعالة للتكفل بوضعية فئة هامة من الشباب، حاملي الشهادات وتمكينها من كامل حقوقها في الحصول على مناصب شغل، حتى تكون عنصرا فعالا في التنمية وترقية الاقتصاد الوطني. ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير	التمهيدي الذي أعدته لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، حول مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04 - 19 المؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل؛ شكرا والسلام عليكم. السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ ننتقل الآن إلى النقطة الثانية من جدول أعمالنا وهي المناقشة. للتذكير فقط، لدينا 18 مسجلين من أجل التدخل، فالمطلوب منهم ما قل ودل، ومع أول متدخل، السيد بوجمعة زفان، فليفضل مشكورا. السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يعتبر العمل بالنسبة للإنسان من أولى الأولويات، إذ من أجله تشد الرحال وتقطع المسافات وترتكب الأخطاء والمغامرات، ويتم التغلب على الأهل من الآباء والأبناء والزوجات وعلى الإخوة والأصدقاء والخلان وعلى البلاد والمجتمع بصفة عامة، وذلك من أجل الحصول على العمل لكسب الرزق الحلال والعيش في أمن واستقرار، لأجل هذا وذاك، اندرجت برامج عمل الدولة في بناء المدارس والجامعات ومدارس تعليم القرآن، والمستشفيات وإنجاز الطرق وبناء آلاف السكنات بمختلف الصيغ واستصلاح آلاف الهكتارات، وإنجاز المصانع والمعامل لاستغلال الطاقات ومختلف الخدمات في الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي وفي النشاطات الثقافية والشبابية والرياضية، وكل ذلك من أجل توفير مناصب العمل وتوسيعه وزيادة في فرصه، وفي هذا الإطار نذكر الولايات الجديدة التي تم إنشاؤها والسعي كذلك إلى إدماج آلاف الشباب المستفيد من عقود ما قبل التشغيل في العمل بصورة نهائية.	
الثلاثاء 8 رجب 1441	6	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
هذا مع المطالبة والتأكيد عل رفع التجميد عن عملية الإدماج في الإدارات والبلديات والمؤسسات التابعة للتوظيف العمومي وإعطاء التعليمات لتسوية وضعية المستفيدين من عقود الإدماج الذين حتمت عليهم الظروف وأسباب مختلفة الانقطاع عن العمل لفترات محددة، حيث إن هذه الإنجازات والمرافق المذكورة تشكل أعدادا كبيرة من العاملين والموظفين للقيام بالمهام المنوطة بكل منهم لخدمة المواطن. السيد الرئيس بالنيابة، ونحن بصدد دراسة هذا المشروع، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، لا بد من الإشادة بالاهتمام الذي توليه الحكومة، في ظل الجمهورية الجديدة، من أجل توفير المزيد من مناصب العمل، تماشيا مع التطور الذي تشهده البلاد لزيادة عدد السكان، حيث تندرج توجيهات السيد رئيس الجمهورية وتعليمات الوزير الأول في هذا الإطار، التي تؤكد على إضفاء المرونة والشفافية، على إجراءات الوساطة في سوق العمل وتحسين نوعية وفعالية المرفق العمومي للتشغيل ولن يكون ذلك إلا بتقليص آجال معالجة عروض التشغيل في مدة محددة. سيدي الرئيس بالنيابة، من الجدير بالإشارة إليه في هذا الموضوع، تلك الوضعية التي تتسبب باستمرار في خلق التشنجات والخلافات التي تصل في أغلب الأحيان إلى الاعتصامات وغلق المؤسسات والشركات العاملة في الجنوب، من طرف شباب المنطقة، والتي تتطلب دراسة الأسباب التي تؤدي إليها، والتي نعرف أهمها وهي: الفرق الكبير الموجود في المرتبات بين الذين يعملون في شركة سوناطراك والذين يعملون في شركات المناولة، حيث يجب توحيد المرتبات والعلاوات بالعاملين في كل الشركات، حسب المؤهلات ونوعية الأعمال المتماثلة. سيدي الرئيس بالنيابة، لا بد من قول الحقيقة والصراحة في موضوع التشغيل، لاسيما بالنسبة لشبابنا في الجنوب، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن الأجهزة المكلفة بالتشغيل على مستوى ولاياتنا تعاني الأمرين، فهي بين المطرقة والسندان فمنذ أن قررت الحكومة رفع التجميد عن العديد من الأنشطة التي يكثُر الطلب عليها من قبل الشباب لا تكاد تنقطع الطوابير	في فروع هذه الوكالات، سواء الوكالة الوطنية للتشغيل أو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكل الوكالات المعنية في هذا الأمر. فمثلا من العدد 4000 ملف الموضوعة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يحتم على هذه الوكالة عقد جلستين وفي كل جلسة تدرس 150 ملفا، ولا يقبل منها سوى ثلاثة أو أربعة ملفات، حتى في النشاطات المطلوبة بإلحاح والتي لها مردودية كبيرة في المجتمع، لاسيما في الأماكن النائية كنشاط النقل على مستوى البلديات البعيدة وغيرها من الأنشطة ذات الأهمية وهذا ما يجعلنا نلج على تدعيم فروع هذه الوكالات معنويا وماديا وشكرا. السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ الكلمة الآن للسيد عبد الوهاب بن زعيم، فليفضل مشكورا. السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس بالنيابة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، أسرة الصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. لطالما قدمت الجزائر من إمكانيات لمحاربة البطالة وخاصة في أوساط الشباب وقد وضعت برامج لتشغيل الشباب، لأن الشغل هو الذي يحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. إن بناء وإنشاء قطاع متكامل يتماشى مع متطلبات التنمية، يستدعي وضع رزمة وبرامج واضحة ليستفيد منها طالبو الشغل وهناك تشعب حول الشغل وتضارب الآراء والإحصائيات والإشكاليات التي وجب طرحها على وزارتكم وهي: - كيف تعمل وزارتكم في تطوير سوق العمل؟ وفي ضبط مناصب الشغل؟ - هل وزارتكم تسعى لخلق سوق للعمل في الجزائر؟ أم تسير الأمور الإدارية فقط؟ - ما هي الإجراءات المتبعة لخلق مناصب الشغل والحد	
الثلاثاء 8 رجب 1441	7	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
من البطالة؟ - ما هي الأجهزة والبرامج التي تضمنتها سياسة التشغيل في الجزائر؟ إن سوق الشغل والعرض والطلب هما اللذان يحددان مناصب العمل الواجب توفرها لكل القاطنين ولطالبى الشغل؛ السيد الوزير، أتم مطالبون بحل هذه الإشكاليات في سوق العمل ووضع برنامج لتوفير اليد العاملة المؤهلة لسوق العمل. هناك عدم توافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل لذلك وجب التنسيق بين كل القطاعات. إن انعدام المرونة في المحيط المالي والإداري والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار سيوقف سوق التشغيل. إن ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات الاقتصادية وصعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب، أصحاب المشاريع، وضعف التنسيق بين القطاعات، من شأنه الحد من مناصب الشغل. إن عدم وجود سياسات وبرامج واضحة للتشغيل واللجوء لسياسة الترقيع والبرامج الهشة والتي يرجى من ورائها حملات انتخابية وجعل شبابنا يتعلق بأمال واهية دمرت شبابه وأحلى أيامه وأصبح حلم الوظيفة أقصى ما يطمح إليه، وهنا، السيد الوزير، أود الإشارة إلى قضية شباب الإدماج واسمحوا لي أن أذكركم بالآتي: - عقود ما قبل التشغيل لمدة 10 سنوات وأكثر وأقل هم ضحية برنامج خاطئ، ضحية برنامج غير عادل، ضحية برنامج وهمي؛ لقد عانى الشباب معاناة كبيرة جدا وأعطوا زهرة شبابهم في العمل، دون هودة، خدمة لبلدهم ووطنهم بأجرة زهيدة لا تكفي حتى لفظور الصباح وبعد تعب وجهد وبعد نضال مستمر ووقفات متكررة، أمام وزارتكم، ووقفات الكرامة أمام وزارتكم وما لقوه من محاصرة وإهانة، ذنبهم الوحيد أنهم يسعون لحياة كريمة، يسعون لتسوية حقوقهم مثل باقي الجزائريين!! وبعد كل ذلك تفاءلنا خيرا بصدور قانون الإدماج، بعد مروره في مجلس الحكومة، ثم مجلس الوزراء وصدور المرسوم التنفيذي في ديسمبر الماضي واستبشرنا أخيرا بإدماجهم بصدور المنشور الوزاري المشترك، ثم التعليمات واللجان الولائية والوطنية وكل ذلك بقي حبرا على ورق، وتم إدماج نسبة ضئيلة جدا منهم فقط، لذلك، السيد	الوزير، لن نخل من طلب إدماجهم ولن نخل من طلب تسوية حقوقهم ولن نخل حتى ترجع لهم كرامتهم وحقوقهم، لقد تدخلنا شفويا وكتابيا وإعلاميا واليوم نقول لكم، السيد الوزير، أعطونا معلومات مفيدة، معلومات رسمية، معلومات واضحة لا غبار عليها، وأجيبونا على سؤالنا الواضح، أين وصل ملف الإدماج؟ أين وصل ملف الإدماج؟ أين وصل ملف الإدماج؟ أضيف نقطة أخرى، السيد الوزير، تكلمنا كتابيا وشفهيا وتكلمنا بالبروتوكولات البرلمانية وراسلنا برسائل وبغير ذلك، الآن نطلب منكم "على وجه ربي" أجيبوا على هؤلاء الشباب "الرحمة على الوالدين" إن لم تكن العلاقة بين البرلمان والحكومة نطلب منكم "الرحمة على الوالدين" أن تحيوا على هؤلاء الأشخاص!! يعني حالة حقيقة من دون تعليق. كلمة أخرى، القطاع الاقتصادي الخاص، السيد الوزير، كيف لشباب يوجه للعمل عند الخواص - وأنا قد طرحت ذلك على السيد الوزير السابق - ولا يدمج، ثم يعمل 5 أو 6 سنوات ولا يدمج، بادروا بقانون، السيد الوزير، يفرض على الشركات الخاصة أنه بعد ثلاث سنوات، أو سنتين من العمل لدى القطاع الخاص من المفروض أن يتم إدماجهم، كما لا يفوتني هنا، السيد الوزير، وبحضور السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، أن أندد بشدة بما جاء على لسان مديرة التربية لولاية تيارت، لقد خرجت إلى الشباب وقامت بسبهم وهذا موجود في فيديو، سيدي الوزير، والسب كان كبيرا جدا، أهذه مديرة التربية؟! لقد أهانتهم إهانة كبيرة إلى أن عادوا ليكون بدلا من استقبالهم، للأسف الشديد، نود أن تتدخلوا لدى وزير التربية من أجل إيقاف مثل هذه الممارسات والإهانات. بالنسبة للقانون المعروض علينا اليوم وفي كلمتين، السيد الوزير، نتمنى أن يطبق، نتمنى أن يطبق. في الأخير، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، وبصفتكما عضوين في الحكومة، أود، من خلالكما، أن أعبر عن تدمري وانزعاجي للتسيير الكارثي والإجراءات المتبعة في تسيير انتشار فيروس كورونا، إذ اعتبر ما قامت به وزارتا الصحة والنقل للحد من انتشار هذا الفيروس فشلا في احتواء تفشي الفيروس، فقد لاحظنا تعدد البيانات من كل جهة، مدير يصدر بيانا، مدير الصحة يصدر بيانا، مدير	
الثلاثاء 8 رجب 1441	8	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
مستشفى يصدر بيانا، مدير الصحة العمومية يصدر بيانا، مدير الأمراض المعدية يصدر بيانا، اللجان الإعلامية تصدر بيانات، مما تسبب في هلع وعدم معرفة المعلومات الحقيقية عن تفشي الفيروس من تضارب المعلومات. منذ شهر بالتقريب ونحن نتابع الوضع، يخرج علينا مسؤول من وزارة الصحة بالجملة الآتية: "لقد تم اتخاذ جميع الإجراءات لعدم وصول الفيروس إلى الجزائر، لقد وضعنا كل الإمكانيات للتصدي للفيروس.."، كل ذلك نسمعه في نشرة الثامنة فقط، لكن في أرض الواقع وفي المستشفيات وفي المطارات أمر آخر، الأشخاص يعملون إلى الساعة الثالثة مساء، ويدخلون إلى منازلهم كأمر عادي، لا إجراءات، لا مناوبات، كما هو معمول به في العالم. آخر... السيد الرئيس بالنيابة: إرجع للموضوع من فضلك... السيد عبد الوهاب بن زعيم: السيد الرئيس بالنيابة، إذا لم نتكلم عن الفيروس فلا داعي للتكلم عن العمل. السيد الرئيس بالنيابة: كل شيء في مكانه، حقيقة، كلنا نتألم من الوضع الذي نعيشه جراء هذا الوباء، وهناك أطراف كثيرة، ولكن نبقي في جدول أعمالنا اليوم ويجب أن نتقيد بمضمون مشروع القانون محل المناقشة، تفضل. السيد عبد الوهاب بن زعيم: لا عليك، سيدي الرئيس. وآخر صيحة، رأيتم جميعا وصول طائرة الخطوط الجوية الجزائرية من الصين تحمل مسافرين صينيين، عادوا وأبواب المطارات مفتوحة فكل العالم في هلع ويشدد الإجراءات، أما نحن فنسافر في حالات عادية جدا وكأننا ليس هناك فيروس خطير جدا قادم يهدد الأمن القومي للجزائريين. إنني أطلب بالتحقيق مع السيد وزير النقل ومدير الخطوط الجوية الجزائرية، كيف يسمح باستئناف هذه الرحلات مع بؤر انتشار الفيروس، كما أدعو السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع، أن يعلن حالة الطوارئ الصحية في البلاد، أقول حالة الطوارئ الصحية في البلاد، وأن يعمد لمحاربة هذه الجرثومة والفيروس الخطير	إلى وزارة الدفاع، نعم إلى وزارة الدفاع فإطارات جيشنا الوحيد هم الذين يستطيعون تأمين الجزائريين، هذه حرب جرثومية يلزمها جيش يحاربها، ويلزمها جنرال يسير العملية بحسه الأمني ولا يلزمها مسؤول بيروقراطي، آخر اهتمامه صحة الجزائريين والدليل أمامكم اليوم 5 مصابين وغدا 10 وبعدها 100 وبعدها يقال الله غالب، رغم قولهم منذ شهر إنهم اتخذوا الإجراءات. لذلك، وجب - لقد انتهت سيدي الرئيس - ضبط الأمور بجدية وحزم، فأمننا القومي والصحي في خطر، إن لم تتدارك الموضوع سندفع الثمن غاليا، وشكرا. السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمود قيساري، فليتفضل مشكورا. السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الإخوة عضوا الحكومة، زملائي الأعضاء، نجيي، في الحقيقة، الأخ عبد الوهاب بن زعيم على المداخله والحس ونشد على يده وتضامن معه في كل ما قال بأدق التفاصيل، ولأن الأمر جلل وكون ملف فيروس كورونا يطغى على المجلس، فذلك لأن الأمر جلل ولأن الملف خطير فعلا، ويجب أن يأخذ الحس الأمني وليس الحس الصحي فقط. فيما يخص ملفنا اليوم، ألا وهو ملف الشغل، نعود إليه. أولا؛ بالنسبة للشأن المحلي، في ولاية الأغواط، لدينا مكتب بحاسي رمل ومكتب في الأغواط، نود أن يوحد المكتبان، لأننا نرى أن العنصرية والحقرة والجهوية، هي أساس التوظيف في ولايتنا ولاحظنا الكثير من الدبلوماسية وكان زميلي ديلوماسيا ولطيفا جدا، نحن نعاني، هذه هي العنصرية، وملف التشغيل له صلة مباشرة مع الاستقرار في الجزائر ومع الأمن القومي فيها، فملف التشغيل هو المشكل ونقطة الزاوية وحجر الزاوية التي تركز عليها كل مشاكل الجزائر. أما إن رجعنا إلى شركات المناولة، في الجزائر الجديدة، نحن نرى أن شركات المناولة لا تعدو كونها عبودية جديدة،	9
الثلاثاء 8 رجب 1441	9	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
كيف لشركات المناولة أن توجد في الجزائر الجديدة ولا يتم إدماج هؤلاء العمال في الشركات الأصلية؟! لماذا يتقاضى رجال الأعمال الذين يعدون على الأصابع، أموالا طائلة مقابل العامل الذي لا يحصل إلا على الفتات، نطالب أن تكون الجزائر الجديدة خالية من هذه الشركات، شركات المناولة نراها عبودية تشبه نظام الكفالة في المشرق ونطالب بإغلاقها وإدماج العمال المتواجدين بها مباشرة في الشركات الأم. الأمر الآخر الذي وددت التطرق إليه، هو ملف عمال الشبكات الاجتماعية، ما هي نظرتكم، سيدي الوزير، وتصوركم للحلول؟ متى يتم إدماجهم؟ إنهم يتقاضون أجورا زهيدة، يعني حتى قوت اليوم لا تسده هذه الأجور، أفدنا باستراتيجية قصيرة أو متوسطة أو بعيدة المدى كحل نهائي لهذه الظاهرة التي لا تعدو كما لو أنها مسكنات، حتى إنها غير لائقة. الأمر الآخر؛ لاحظنا في الكثير من المؤسسات، هذا تساؤل آخر كونك عضوا في الحكومة أو في الجهاز التنفيذي، أن الشركات الكبرى مثل: شركة سوناطراك ووزارة الطاقة قاموا بغلق فروع لهم مثل كاترينغ التابعة لسوناطراك والذي يقدر غلافه المالي بـ 500 مليون دولار، قالوا لنا إنهم يأتون بالتكنولوجيا من الخارج، قلنا لا إشكال لدينا، لكن أن تأتي بالكاترينغ والطباخين من إيطاليا، بملف، وهذا عكس تماما السياسات المطالبة بعدم التبذير والإسراف، أي تبذير أموال الشعب والملف، قلت مقدر بـ 500 مليون دولار، إذن، نطالب بإعادة فتح مؤسسات كاترينغ، التابعة مباشرة إلى المؤسسات وإلى مؤسسة سوناطراك. أيضا نطالبكم بإعطائنا، السيد الوزير، النسبة الحقيقية للبطالة اليوم وهؤلاء العمال؟ عمال الشبكات الاجتماعية وعمال الإدماج الذين ناشدكم بضرورة إدماجهم، تثبيتا لمطلب أخي بن زعيم. يعني يجب أن ندمج عمال الشبكات الاجتماعية بأية طريقة. الأمر الآخر، هل عمال الشبكات الاجتماعية عددهم ونسبتهم مدرجة في نسبة البطالة؟ أرجو أن يشمل رقمك عدد عمال الشبكات، وهل يعدون بطالين، أم عمالا، أم شبه عمال، أم شبه بطالين؟ هذا ما نريده، لقد قلتم في مضمون مشروع القانون إننا		
الثلاثاء 8 رجب 1441	10	الموافق 3 مارس 2020

نزلنا من 21 يوما إلى 5 أيام، يعني الوقت الذي نجيب فيه البطال، إن كانت 21 يوما لماذا؟ وإن كانت 5 أيام لماذا؟ نحن نعرف جيدا أن الوزارة مرقمنة وأن الإدارة مرقمنة. لماذا لا تحييون الشاب في نفس اليوم؟ لماذا 5 أيام؟ هذا السؤال الذي يطرح نفسه، كفانا ابتزازا للشباب ماديا ومعنويا، كي يحصل على شغله، إلى حد الآن لا يزال الشغل يقدم بالمحسوبية وبالطرق الملتوية المقيتة والتي لا تسهم لا من قريب ولا من بعيد في استتباب الأمن والاستقرار.

الأمر الآخر الذي نطلبه في نهاية المطاف، أننا سوف نصوت لصالح مشروع هذا القانون، لكونه يخفض من المدة، لكن مطلبنا يبقى قائما في ضرورة الرد على طالبي العمل في نفس اليوم، سيدي الوزير ولا نقبل بـ 5 أيام أو يومين فهي كثيرة جدا، نطالب أن يكون الرد في نفس اليوم، كي لا يتسنى - ولكي نكون صرحاء مع أنفسنا- للعامل بوكالات التشغيل الفاسد كي يناور ويراوغ ويساوم الشاب، نطالب في نفس اليوم بهذا الأمر، شكرا جزيلا سيدي الوزير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد حكيم طمراوي، فليتفضل مشكورا.

السيد حكيم طمراوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد؛ لقد حظي سوق العمل منذ القدم باهتمام علماء الاقتصاد، حيث عملت معظم الدول على إيجاد توازن فيه، من خلال محاولة القضاء على البطالة أو خفض نسبتها في المجتمعات، كيف لا وأن التشغيل يعتبر من أهم المحاور في السياسة الاجتماعية الرامية لمحاربة الفقر.

لقد باتت سياسة التشغيل في الجزائر تشكل انشغالا كبيرا لدى السلطات العمومية والقائمين على هذا المجال، نتيجة تزايد معدل الطلب بوتيرة تفوق العرض، الأمر الذي سبب ضغوطات اجتماعية كبيرة، على غرار ما نراه اليوم

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
من هجرة الكفاءات والأدمغة وكذلك ظاهرة الهجرة غير الشرعية لفئة الشباب، للأسف، وما ترتب عنها من أزمات، فالجزائر تواجه فجوة كبيرة بين طموحات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي وقدرتها المحدودة على إحداث التغيير. السيد الرئيس بالنيابة، ونحن نقاش اليوم مشروع قانون يعدل ويتمم القانون 04 - 19، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، نجد أن المادة 14، المقترح تعديلها من مشروع هذا القانون، جاء في مضمونها تقليص لأجال معالجة عروض العمل، في حين أنه لا يوجد عروض عمل من الأساس. إن التغيير الإيجابي الذي تطمح إليه الجزائر، وحسب وجهة نظري، لا يكتمل فقط بتعديل القوانين، وإنما أيضا بانتهاج سياسة اقتصادية واضحة، تقوم بالدرجة الأولى على تطوير الاستثمار الوطني والأجنبي، لأن مشكلة الدول النامية، حسب الدراسات التي قام بها علماء الاقتصاد، هي نقص حجم الاستثمار بها. إذن، فتحقيق التنمية بالجزائر، متوقف على زيادة معدلات الاستثمار بالحجم الملائم لمعدل النمو السكاني، وهذا من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، لأن الدولة التي تعاني من ركود استثماري تصبح دولة مستهلكة لمنتجات غيرها من الدول، ما يجعلها تفقد استقلاليتها الاقتصادية، وبالتالي جزءاً من سيادتها، ناهيك عن تفشي ظاهرة البطالة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج. السيد الرئيس بالنيابة، لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمار بمجموعة من التشريعات والقوانين، على غرار القانون رقم 16 - 09، المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بتثمين القدرات البشرية والطبيعية والاقتصادية، التي تزخر بها بلادنا، بالإضافة إلى استقطاب المستثمر الأجنبي، إلا أن هناك قيودا قانونية، وصعوبات تعرقل جلب رؤوس الأموال الأجنبية. إن شروط نجاح أي استثمار، يركز على أربعة مبادئ أساسية وخاصة في الجزائر، وهي: أولا: رفع القيود الإدارية المفروضة؛ ثانيا: مبدأ حرية الاستثمار؛ ثالثا: عدم اللجوء إلى التأميم؛ رابعا: حرية تحويل رؤوس الأموال؛ وعلى ضوء ما سبق ذكره، لابد من إعطاء أهمية أكبر		
الثلاثاء 8 رجب 1441	11	الموافق 3 مارس 2020

إلى بعض الجوانب لتحقيق استثمار ناجح وامتصاص نسبة البطالة، وهي كالتالي:

- مواصلة الإصلاح الإداري للقضاء على البيروقراطية؛
- تنمية سوق المال؛
- إصلاح وتنمية الجهاز المصرفي؛
- الإصلاح الضريبي؛
- دعم القطاع الخاص بخلق المناخ الملائم لجلب الثروة؛
- دفع القطاع الخاص إلى النمو أكثر وتقمص الدولة الدور الرقابي والتوجيهي فقط؛
- خلق التنسيق بين القطاعين الخاص والعام ودعم التواصل بينهما؛
- توجيه القطاع العام إلى الاهتمام بالمجالات التي تشجع النمو الإنتاجي؛
- العمل على استقطاب رأس المال الوطني الموجود في الخارج؛
- تكوين المورد البشري وتأهيله، خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة؛
- دعم البحث العلمي لدى القطاع الخاص؛
- خلق التواصل بين الجامعات ومراكز التكوين المهني ومراكز البحوث، بالإضافة إلى تنويع وتطوير عروض التكوين الجامعي وما بعد التدرج؛
- العمل على ضمان الاستقرار السياسي والأمني، كإطار عام، لنجاح أي سياسة يريد البلد انتهاجها وتجسيدها؛
- تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البروتوكولات الثنائية، متعددة الأطراف، مع الدول والجمعيات الاقتصادية؛
- مسح ديون الشباب المستفيدين من قروض "لونساج"، خصوصا أولئك الذين لم ينجحوا في مشاريعهم، وهذه ليست بالشعبوية، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة للسيد محمد عامر، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد عامر: بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي وأستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي الأفاضل، أسرة الإعلام والحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. سيدي الرئيس بالنيابة، وبدون مقدمة، ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04 - 19 المؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، أن نضع بين أيديكم - سيدي الوزير- بعض الملاحظات من باب التنبيه، وأكرر من باب التنبيه، حول المشروع وهذا بغرض أن تدخل ضمن سياق المراسيم التنفيذية الشارحة والمنفذة بمشروع هذا القانون، قصد تلبيتها ميدانيا والوصول إلى تحقيق تشغيل يلبي احتياجات البطالين العاديين وكذا أصحاب الشهادات. المادة 14: ورد فيها تحديد الجهات المخولة قانونا بإجراء الوساطة في سوق العمل ومعالجة العروض الواردة إليها من قبل المستخدمين العموميين والخواص. حيث إن هاته المادة أوجبت إلزامية تلبية عرض للتشغيل المودع، في أجل أقصاه 5 أيام عمل، ابتداء من تاريخ الإيداع. ولهذا وتنادي إلى اللجوء إلى تطبيق الفقرة الثانية من هاته المادة التي تدعو إلى التوظيف المباشر، بعد انقضاء هاته المدة بعد عدم تلبية، وجب ما يلي: 1 - وجب وضع ميكانيزمات وآليات ملزمة بوجوب تشهير عروض العمل، بعيدا عن اللبس وعدم الشفافية وذلك بتشهير العروض الواردة إلى الهيئات المعنية بالوساطة، عبر قنوات إعلامية رسمية ومعلومة كالإلزامية فتح صفحات تواصل إلكترونية لهاته الوسائط عبر كل ولاية، وكذا توسيع نشر العروض عبر الإعلام الرسمي، كالإذاعة المحلية وصفحات الولايات الرسمية. 2 - وجب وضع سلم تنقيط واضح ومعلوم لدى طالب العمل، يتم على أساسه ترتيب طلبات العمل، مراعين في ذلك ما يلي: أ - أقدمية الطلب. ب - أقدمية الشهادة أو الخبرة. ج - الحالة العائلية للطالب. د - تمديد السن المحددة والخاص بمعالجة طالبي العمل،	عند العروض، إلى سن 40 سنة. - وتوسيع طرق التواصل بطالب العمل عند الضرورة، المراسلات الكتابية الموصولة والبريد الإلكتروني زيادة على أرقام الهواتف لطالب العمل. 3 - وجب الاستعانة بلجنة مختلطة على مستوى المستخدم تضم ممثلي البطالين وكذا محضر قضائي عند إجراء الفحوصات (le teste)، على القائمة المنجزة، الخاصة بعروض العمل لاختيار المؤهلين من بينها في الاختصاص، الفائزين بالعرض، قصد تحقيق نسبة أعلى من المصدقية، وكم نحن بحاجة إلى هذه المصدقية! عند معالجة قوائم طالبي العمل الخاصة بالعرض! 4 - إعادة بعث عقود ما قبل التشغيل في القطاع الإداري، وتوفير تسهيلات لطالبي العمل، في إطار البحث عن العمل (Bulletin de recherche) نط عقود (CTA)، وكذا إدراج هاته الفئة ضمن المستفيدين من سياسة الإدماج التي أطلقتها الحكومة مؤخرا. 5 - هناك مقترح آخر خاص بالتوظيف والتنصيب، في إطار مسابقات التوظيف العمومي عبر القطاعات العمومية المختلفة، وهو ضرورة وإلزامية تحديد آجال زمنية واضحة ومحترمة ومعلومة ومطبقة من الهيئات المستخدمة ومفتشيات التوظيف العمومي عند دراسة نتائج المسابقات منذ بدايتها إلى غاية إصدار النتائج، والابتعاد عن استراتيجية السراب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبيد بيبي، فليفضل مشكورا. السيد عبيد بيبي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. اليوم جئنا لنناقش مشروع القانون رقم 04 - 19 الموافق 25 ديسمبر 2004 الذي يعدل ويتمم، من خلال هذا	الثلاثاء 8 رجب 1441
12	الموافق 3 مارس 2020	

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
التعديل، فكل ما يخدم المجتمع والشباب والفئة البطالة يسير في الإطار الصحيح، لكننا نرى اليوم ونسمع أن مقرر اللجنة يتكلم ويقول بأن الوزارة ليست المعنية بالتشغيل، من هو المكلف بالتشغيل في الجزائر؟ يا هل ترى توجد مؤسسة أخرى وطنية تشرف على التشغيل؟ لتشمل جميع القطاعات على المستوى الوطني أو المحلي! يجب أن نتساءل؟ من يشرف على التشغيل في الجزائر؟ يجب أن نعرف ونطلع على برنامج الحكومة الذي يشرف على خلق مناصب الشغل في جميع القطاعات، لكي نكون على دراية ببرنامج الحكومة والتشغيل في الجزائر؟ ونعرف الأفة الكبيرة بخصوص الشباب، هناك أشخاص لا يعملون ولا يزالون ماكثين بالنازل، وهذا ملف من الملفات الأولية وذات الأولوية والتي وجب على الحكومة أن تعطيها بعدا استراتيجيا واجتماعيا وسياسيا وبعدا... حتى تتمكن اليوم من تشغيل الشباب الذين يعدون بالآلاف والملايين، خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس، أين هذا التشغيل؟ يجب أن نشغل هؤلاء الشباب ويجب أن نقوم بدراسة وطنية تتعلق بمناصب الشغل وكذلك بخصوص المستثمرين، من هم؟ وماذا سيعملون وما هي المناطق التي سوف تستفيد من هذا الاستثمار؟ كل هذا يتطلب دراسة عميقة وتكون فيه برمجة لأيام دراسية، ومؤسسة وطنية تتابع هذه العمليات، لكي نكون على اطلاع بما يوجد في سوق العمل، ومصدر التمويل فيها، مع الأسف، كل هذا مرتبط بالاستثمار، في الجزائر وفي بعض الولايات، أنا أتكلم عن ولاية خنشلة، لا توجد مناطق نشاط، هناك أشخاص متحصلون على اعتمادات ويريدون الاستثمار، لكن لا حياة لمن تنادي، أين يستثمرون؟ وإلى أين يلجؤون، والشباب بطال ونحن نقول هذا كلام يجب أن تصغوا إلينا وتبلغوه للوزارات الأخرى، وبالتالي يجب أن يبلغ إلى رئيس الجمهورية، الذي بدوره حرص، من خلال توجيهاته أن نعمل بجدية في هذه البلاد وفي هذا الوطن، حتى نقضي على الأزمات الموجودة ولكي نبقى أحرارا فيه.	التعديل، فكل ما يخدم المجتمع والشباب والفئة البطالة يسير في الإطار الصحيح، لكننا نرى اليوم ونسمع أن مقرر اللجنة يتكلم ويقول بأن الوزارة ليست المعنية بالتشغيل، من هو المكلف بالتشغيل في الجزائر؟ يا هل ترى توجد مؤسسة أخرى وطنية تشرف على التشغيل؟ لتشمل جميع القطاعات على المستوى الوطني أو المحلي! يجب أن نتساءل؟ من يشرف على التشغيل في الجزائر؟ يجب أن نعرف ونطلع على برنامج الحكومة الذي يشرف على خلق مناصب الشغل في جميع القطاعات، لكي نكون على دراية ببرنامج الحكومة والتشغيل في الجزائر؟ ونعرف الأفة الكبيرة بخصوص الشباب، هناك أشخاص لا يعملون ولا يزالون ماكثين بالنازل، وهذا ملف من الملفات الأولية وذات الأولوية والتي وجب على الحكومة أن تعطيها بعدا استراتيجيا واجتماعيا وسياسيا وبعدا... حتى تتمكن اليوم من تشغيل الشباب الذين يعدون بالآلاف والملايين، خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس، أين هذا التشغيل؟ يجب أن نشغل هؤلاء الشباب ويجب أن نقوم بدراسة وطنية تتعلق بمناصب الشغل وكذلك وكذلك بخصوص المستثمرين، من هم؟ وماذا سيعملون وما هي المناطق التي سوف تستفيد من هذا الاستثمار؟ كل هذا يتطلب دراسة عميقة وتكون فيه برمجة لأيام دراسية، ومؤسسة وطنية تتابع هذه العمليات، لكي نكون على اطلاع بما يوجد في سوق العمل، ومصدر التمويل فيها، مع الأسف، كل هذا مرتبط بالاستثمار، في الجزائر وفي بعض الولايات، أنا أتكلم عن ولاية خنشلة، لا توجد مناطق نشاط، هناك أشخاص متحصلون على اعتمادات ويريدون الاستثمار، لكن لا حياة لمن تنادي، أين يستثمرون؟ وإلى أين يلجؤون، والشباب بطال ونحن نقول هذا كلام يجب أن تصغوا إلينا وتبلغوه للوزارات الأخرى، وبالتالي يجب أن يبلغ إلى رئيس الجمهورية، الذي بدوره حرص، من خلال توجيهاته أن نعمل بجدية في هذه البلاد وفي هذا الوطن، حتى نقضي على الأزمات الموجودة ولكي نبقى أحرارا فيه.	التعديل، فكل ما يخدم المجتمع والشباب والفئة البطالة يسير في الإطار الصحيح، لكننا نرى اليوم ونسمع أن مقرر اللجنة يتكلم ويقول بأن الوزارة ليست المعنية بالتشغيل، من هو المكلف بالتشغيل في الجزائر؟ يا هل ترى توجد مؤسسة أخرى وطنية تشرف على التشغيل؟ لتشمل جميع القطاعات على المستوى الوطني أو المحلي! يجب أن نتساءل؟ من يشرف على التشغيل في الجزائر؟ يجب أن نعرف ونطلع على برنامج الحكومة الذي يشرف على خلق مناصب الشغل في جميع القطاعات، لكي نكون على دراية ببرنامج الحكومة والتشغيل في الجزائر؟ ونعرف الأفة الكبيرة بخصوص الشباب، هناك أشخاص لا يعملون ولا يزالون ماكثين بالنازل، وهذا ملف من الملفات الأولية وذات الأولوية والتي وجب على الحكومة أن تعطيها بعدا استراتيجيا واجتماعيا وسياسيا وبعدا... حتى تتمكن اليوم من تشغيل الشباب الذين يعدون بالآلاف والملايين، خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس، أين هذا التشغيل؟ يجب أن نشغل هؤلاء الشباب ويجب أن نقوم بدراسة وطنية تتعلق بمناصب الشغل وكذلك وكذلك بخصوص المستثمرين، من هم؟ وماذا سيعملون وما هي المناطق التي سوف تستفيد من هذا الاستثمار؟ كل هذا يتطلب دراسة عميقة وتكون فيه برمجة لأيام دراسية، ومؤسسة وطنية تتابع هذه العمليات، لكي نكون على اطلاع بما يوجد في سوق العمل، ومصدر التمويل فيها، مع الأسف، كل هذا مرتبط بالاستثمار، في الجزائر وفي بعض الولايات، أنا أتكلم عن ولاية خنشلة، لا توجد مناطق نشاط، هناك أشخاص متحصلون على اعتمادات ويريدون الاستثمار، لكن لا حياة لمن تنادي، أين يستثمرون؟ وإلى أين يلجؤون، والشباب بطال ونحن نقول هذا كلام يجب أن تصغوا إلينا وتبلغوه للوزارات الأخرى، وبالتالي يجب أن يبلغ إلى رئيس الجمهورية، الذي بدوره حرص، من خلال توجيهاته أن نعمل بجدية في هذه البلاد وفي هذا الوطن، حتى نقضي على الأزمات الموجودة ولكي نبقى أحرارا فيه.
بالنسبة للاستثمار، نحن نعرف عدة مؤسسات منذ التسعينيات وهي مغلقة، ما هو مصيرها؟ التجهيزات موجودة، يا هل ترى هل توجد سياسة، أو برنامج خاص سنعيد من خلاله تشغيلها بهذه الآليات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، توجد معامل، أتكلم عن قطاع النسيج	بالنسبة للاستثمار، نحن نعرف عدة مؤسسات منذ التسعينيات وهي مغلقة، ما هو مصيرها؟ التجهيزات موجودة، يا هل ترى هل توجد سياسة، أو برنامج خاص سنعيد من خلاله تشغيلها بهذه الآليات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، توجد معامل، أتكلم عن قطاع النسيج	بالنسبة للاستثمار، نحن نعرف عدة مؤسسات منذ التسعينيات وهي مغلقة، ما هو مصيرها؟ التجهيزات موجودة، يا هل ترى هل توجد سياسة، أو برنامج خاص سنعيد من خلاله تشغيلها بهذه الآليات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، توجد معامل، أتكلم عن قطاع النسيج
الذي كنت فيه، نجد الآلات معطلة والمعامل تعمل بنسبة 20٪ إلى 30٪، والتجهيزات موجودة، فهل تفكر الدولة أو الحكومة في إعادة بعث العمل في هذه المؤسسات، لاداعي أن نستثمر في قطاع النسيج وكذلك نوقف نزيف الاستيراد، الذي كان محل تجارة للبعض في أشياء دون معنى ولا تصلح، حتى من الجانب الصحي.	الذي كنت فيه، نجد الآلات معطلة والمعامل تعمل بنسبة 20٪ إلى 30٪، والتجهيزات موجودة، فهل تفكر الدولة أو الحكومة في إعادة بعث العمل في هذه المؤسسات، لاداعي أن نستثمر في قطاع النسيج وكذلك نوقف نزيف الاستيراد، الذي كان محل تجارة للبعض في أشياء دون معنى ولا تصلح، حتى من الجانب الصحي.	الذي كنت فيه، نجد الآلات معطلة والمعامل تعمل بنسبة 20٪ إلى 30٪، والتجهيزات موجودة، فهل تفكر الدولة أو الحكومة في إعادة بعث العمل في هذه المؤسسات، لاداعي أن نستثمر في قطاع النسيج وكذلك نوقف نزيف الاستيراد، الذي كان محل تجارة للبعض في أشياء دون معنى ولا تصلح، حتى من الجانب الصحي.
فإن وجدت نية صادقة لانطلاقة الجزائر الجديدة، فيجب أن تكون أفكار جديدة وسياسة جديدة مع تواجد أناس يؤمنون حقيقة بالتغيير، يجب أن يكون التغيير ميدانيا ولا يكون إلا في الكلام وفي التلفزة وغيرها. يجب أن يحس بالتغيير الشاب والشعب الجزائري، لأن هذه المرحلة حساسة جدا، ولا يكون ذلك إلا بتغيير الذهنيات وتغيير السلوك وتغيير وتغيير وتغيير، هذا من جهة.	فإن وجدت نية صادقة لانطلاقة الجزائر الجديدة، فيجب أن تكون أفكار جديدة وسياسة جديدة مع تواجد أناس يؤمنون حقيقة بالتغيير، يجب أن يكون التغيير ميدانيا ولا يكون إلا في الكلام وفي التلفزة وغيرها. يجب أن يحس بالتغيير الشاب والشعب الجزائري، لأن هذه المرحلة حساسة جدا، ولا يكون ذلك إلا بتغيير الذهنيات وتغيير السلوك وتغيير وتغيير وتغيير، هذا من جهة.	فإن وجدت نية صادقة لانطلاقة الجزائر الجديدة، فيجب أن تكون أفكار جديدة وسياسة جديدة مع تواجد أناس يؤمنون حقيقة بالتغيير، يجب أن يكون التغيير ميدانيا ولا يكون إلا في الكلام وفي التلفزة وغيرها. يجب أن يحس بالتغيير الشاب والشعب الجزائري، لأن هذه المرحلة حساسة جدا، ولا يكون ذلك إلا بتغيير الذهنيات وتغيير السلوك وتغيير وتغيير وتغيير، هذا من جهة.
ونحن نحبذ أن يمس استثمار الدولة جميع الجهات، حسب اختصاص الولايات، ولا يكون إلا في مناطق أو جهات معينة، لا داعي لذكرها، نعيش في الجزائر وندري كيف تسير الأمور، نود أن يكون توازن إقليمي بخصوص التنمية أو خاصة من طرف الدولة الجزائرية، حسب اختصاص المناطق، نحن بولاية خنشلة باعتبارها ولاية فلاحية، نود أن نسترجع الشراكة مع الأجانب بخصوص الفلاحة وحتى بمناطق أخرى، حتى نعيد بعث هذا القطاع الفلاحي ونشغل الشباب ونفصل من فاتورة الاستيراد.	ونحن نحبذ أن يمس استثمار الدولة جميع الجهات، حسب اختصاص الولايات، ولا يكون إلا في مناطق أو جهات معينة، لا داعي لذكرها، نعيش في الجزائر وندري كيف تسير الأمور، نود أن يكون توازن إقليمي بخصوص التنمية أو خاصة من طرف الدولة الجزائرية، حسب اختصاص المناطق، نحن بولاية خنشلة باعتبارها ولاية فلاحية، نود أن نسترجع الشراكة مع الأجانب بخصوص الفلاحة وحتى بمناطق أخرى، حتى نعيد بعث هذا القطاع الفلاحي ونشغل الشباب ونفصل من فاتورة الاستيراد.	ونحن نحبذ أن يمس استثمار الدولة جميع الجهات، حسب اختصاص الولايات، ولا يكون إلا في مناطق أو جهات معينة، لا داعي لذكرها، نعيش في الجزائر وندري كيف تسير الأمور، نود أن يكون توازن إقليمي بخصوص التنمية أو خاصة من طرف الدولة الجزائرية، حسب اختصاص المناطق، نحن بولاية خنشلة باعتبارها ولاية فلاحية، نود أن نسترجع الشراكة مع الأجانب بخصوص الفلاحة وحتى بمناطق أخرى، حتى نعيد بعث هذا القطاع الفلاحي ونشغل الشباب ونفصل من فاتورة الاستيراد.
هذه أغلب المشاكل المطروحة، لدينا كذلك السوق الموازية الذي طغى على كل التجارة، يا هل ترى توجد نية صادقة لدى الحكومة.. لم يتركوا الأرضية.. أظن أنه توجد دولة وحكومة تواجه هذه الأمور التي تضرب بعمق الاقتصاد الوطني، نود أن تلعب الدولة والحكومة دورها الحقيقي، حتى يعاد بعث الأمل والثقة في نفوس الناس اتجاه الحكومة وهذه الدولة، إذا بقينا على نفس وتيرة الأمس لا يكون التغيير فهو لا يقع إلا إذا اتخذت إجراءات صارمة قانونية والعدل ما بين جميع الفئات، حينها يمكننا القول بأن الجزائر تمشي في الطريق الصحيح ونشمن ما قاله الإخوة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.	هذه أغلب المشاكل المطروحة، لدينا كذلك السوق الموازية الذي طغى على كل التجارة، يا هل ترى توجد نية صادقة لدى الحكومة.. لم يتركوا الأرضية.. أظن أنه توجد دولة وحكومة تواجه هذه الأمور التي تضرب بعمق الاقتصاد الوطني، نود أن تلعب الدولة والحكومة دورها الحقيقي، حتى يعاد بعث الأمل والثقة في نفوس الناس اتجاه الحكومة وهذه الدولة، إذا بقينا على نفس وتيرة الأمس لا يكون التغيير فهو لا يقع إلا إذا اتخذت إجراءات صارمة قانونية والعدل ما بين جميع الفئات، حينها يمكننا القول بأن الجزائر تمشي في الطريق الصحيح ونشمن ما قاله الإخوة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.	هذه أغلب المشاكل المطروحة، لدينا كذلك السوق الموازية الذي طغى على كل التجارة، يا هل ترى توجد نية صادقة لدى الحكومة.. لم يتركوا الأرضية.. أظن أنه توجد دولة وحكومة تواجه هذه الأمور التي تضرب بعمق الاقتصاد الوطني، نود أن تلعب الدولة والحكومة دورها الحقيقي، حتى يعاد بعث الأمل والثقة في نفوس الناس اتجاه الحكومة وهذه الدولة، إذا بقينا على نفس وتيرة الأمس لا يكون التغيير فهو لا يقع إلا إذا اتخذت إجراءات صارمة قانونية والعدل ما بين جميع الفئات، حينها يمكننا القول بأن الجزائر تمشي في الطريق الصحيح ونشمن ما قاله الإخوة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد خليل الزين، فليفضل.	السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد خليل الزين، فليفضل.	السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد خليل الزين، فليفضل.
الثلاثاء 8 رجب 1441	13	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
السيد خليل الزين: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة إدارات الوزارتين، السادة أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. ونحن الآن بغرض عرض مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04 - 19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، والذي يهدف إلى تعديل وتتميم أحكام المادة 14 من هذا القانون من أجل تقليص آجال معالجة عروض التشغيل من 21 يوما إلى 5 أيام، يعبر عن نية الوزارة لإضفاء الشفافية في مجال التشغيل، ونشمن ما جاء به مشروع هذا القانون، إلا أننا نسجل عمليات التحايل والتماطل من طرف الشركات التي ترسل لها العروض دون تنصيب العمال. أحيانا، لا تقبل القائمة الإسمية المرسلة من الوكالة المحلية للتشغيل في آجالها وأحيانا أخرى تطلب قوائم إضافية. أحيانا، تلغى القائمة، ثم لا ترد هذه الشركات على الوكالات المحلية للتشغيل، لا يتم استقبال كل الموجهين من طرف وكالات التشغيل من طرف هذه الشركات ويفرض عليهم في حالة استقبالهم مرتب شهري زهيد، يقدر بالحد الأدنى للأجور، مما يؤدي إلى نفور العمال الجزائريين، وتكتفي هذه الشركات بالإجراءات دون تحقيق هدف التشغيل، ثم تلجأ إلى تشغيل ما تريد عن طريق المحاباة، دون التقيد بالإجراءات القانونية، ولا يوجد ردع واضح لهذه الشركات، مما يضع الوكالات المحلية في مأزق مع طالبي العمل. ولهذا معالي الوزير، نقترح بعض الحلول: - توحيد الأجور في القطاع العام والخاص. - توحيد الأجور بين الأيدي العاملة الأجنبية والوطنية، خاصة اليد العاملة المؤهلة. - عند منح الموافقة المبدئية، عند جلب اليد العاملة الأجنبية من طرف مصالحكم، يجب وضع بند يجبر الهيئة المستخدمة الأجنبية، باحترام توحيد الأجور وإجراء التكوين للعمال الجزائريين. لأنه لا يوجد نص ردي؛ وبالتالي تتمادى هذه الشركات		
الأجنبية، بالتلاعب بالعمال الجزائريين وتكليفهم بالأعمال الشاقة، مع منحهم للحد الأدنى للأجور، مما يؤدي إلى نفورهم وبالتالي التخلي عن هذه المناصب في وقت قصير. أيضا تفعيل نسبة 3٪ لأصحاب الاحتياجات الخاصة طالبي العمل من أصحاب الكفاءات، مع إدخال الفعل الرديعي ضد المخالفين، لتمكين توظيف أصحاب الاحتياجات الخاصة وتجاوز عمليات التحسيس. السيد الوزير، إن نسبة البطالة في سن الشباب أقل من 26 سنة، هي 26.9٪، حسب إحصائيات الحكومة، ما هي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة للتقليل من هذه النسبة؟ علما أن عملية الإدماج لأصحاب عقود ما قبل التشغيل لم تتجاوز 20٪ منذ أكتوبر 2019، ويتم إدماجهم حسب توفر المنصب المالي للمؤسسة، مع إقصاء مناصب المقتصدین والأساتذة وبقيت حكرا على المتخرجين من المعاهد. السيد الوزير، هناك نقطة أخرى متعلقة بالوكالات المحلية والتي يبقى رؤساؤها في مناصبهم لعشرات السنوات، مما يجعل هذه المؤسسة لا تقدم إضافة ولا تبذل مجهودا وتوسع من هوة الثقة بينها وبين المواطن. وعليه، وجب التفكير في برنامج تسيير الإطار و حمايتهم لإعطاء نفس جديد وديناميكية أحسن، مع تحفيز المتفوقين لتكريس مبدأ التنافس على تقليص البطالة، وسأطرق، السيد الوزير، إلى الولايات الحدودية والتي تفتقر إلى حوض عمل وانعدام الشركات المشغلة وقلة الاستثمار الخالق للشغل، هل هناك في الآفاق تفكير في مصير شباب هذه المناطق النائية؟ نرجوا إرساء عدالة اجتماعية مثلما نص عليه برنامج السيد الرئيس والتفكير في إنصاف هذه المناطق التي عانت ويلات الاستعمار وتعيش الآن الفقر والحرمان والبطالة، شكرا. السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد الغالي مومن، فليفضل مشكورا. السيد الغالي مومن: بسم الله الرحمن الرحيم على الله نتوكل وبه نستعين. السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، السيد وزير العمل، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة الزملاء،		
الثلاثاء 8 رجب 1441	14	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
أسرة الإعلام، تحية طيبة ملؤها السلام والإخاء. للعمل أهمية كبيرة في بناء الأوطان وحياة الإنسان، فهو مصدر رزق وقوت كل واحد منا، ومن دونه لا يمكن للحياة أن تستمر؛ وتكمن أهمية العمل أيضا في تحديد المستوى الاقتصادي والاجتماعي للشخص. في المقابل، له دور كبير في تطور وتقدم المجتمع، كما يرفع مستويات المعيشة ويقلل من نسبة الفقر، لذلك يكون المجتمع قادرا على المضي قدما في مسيرة التطور والحضارة ومواكبة مستجدات العصر، والاعتماد على نفسه في الإنتاج، مما يضيف عليه ثقلا دوليا في كل المجالات. ونحن اليوم أمامكم نناقش مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04 - 19، نشمن ما جاء فيه، نحن كمثلين للشعب، خاصة وأنه في كل مرة توجه انتقادات لطرق التوظيف وتقوم على إثرها احتجاجات، تغلق فيها الطرق والإدارات العامة والمؤسسات وتعطل مصالح المواطن، وهذا شيء لا نحبذه، لكن من خلال ما جاء في مشروع القانون الخاص بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، فإن الهدف منه هو: - تكييف التشريع المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، مع التطورات المسجلة على مستوى سوق العمل. - كذلك تحسين نوعية الخدمات، كما جاء في مشروع القانون، التي تقدمها الهياكل المكلفة بالوساطة في سوق العمل. - تخفيف الإجراءات السارية المفعول في مجال التوظيف والتنصيب. أما النقطة المهمة، فهي تلك المتعلقة بإضفاء المرونة على إجراءات الوساطة في سوق العمل وتحسين فعالية المرفق العمومي للتشغيل، بالأخص تقليص آجال معالجة عروض العمل من واحد وعشرين يوما إلى خمسة أيام كحد أقصى، وهذا أمر إيجابي يعود على طالبي العمل والمؤسسات بالفائدة. لدينا، سيدي الوزير، بعض الملاحظات وجب توجيهها لكم لتأخذوها بعين الاعتبار لإثراء هذا المشروع. أولا: نظام الوسيط الإلكتروني، جاء لتنظيم وتثبيت مناصب العمل، من خلال الموقع الإلكتروني للمديريات التي تربط بالمديرية العامة، كي لا يكون هناك خلل، وقد		
ساهم هذا الأخير في عدم التلاعب بالمناصب وازدواجيتها، لكن حمل بعض الأخطاء، لذلك وجب إضفاء تحديثات عليه تتماشى بدقة مع عروض العمل، أعيد سيدي الوزير، إضفاء تحديثات على هذا الموقع الإلكتروني المستعمل الآن؛ استحدثت على ما أظن سنة 2015، أمر جيد أن توحد وتتمركز المعلومة لديكم، أي عندما يودع أي شخص طلب عمل تصلكم المعلومة هنا بالمديرية وكذلك نفس الشيء عندما يصل عرض العمل. لكن نجد هناك خروقات، لذا لا بد من إحداث تحديثات على هذا النظام، تتماشى بدقة مع عروض العمل، لكي نتفادى المحسوبية في التشغيل والممارسات غير القانونية. ثانيا: المطالبة بفتح فروع لمديريات التشغيل في الولايات المنتدبة، للتخفيف عن الولايات الأم. ثالثا: إعادة بعث مخطط إنعاش المناطق الحدودية ومنحها نسبة أكبر من عروض العمل. رابعا: شح في عروض العمل وفي بعض الأحيان نجدها معدومة في عدد من الأماكن، خاصة ما يسمى بمناطق الظل، مع توقف الاستثمار، كما أشار الزملاء، أفتح قوسا (هنا العروض لا تأتي من وزارة التشغيل، بل تأتي من الوزارات الأخرى)، هذا لي ولزملائي؟ وزارة التشغيل هي المنظم، لكن من أين تأتي العروض؟ سيدي الوزير، هنا سأرجع إلى هذه النقطة بالذات. ما هي نظرتكم في معالجة هذا المشكل؟ خامسا: "لونساج" و"لاكناك" و"لونجام"، هي برامج للتشغيل، المراد منها التخفيف من البطالة، لكن أثبتت عدم نجاعتها. لماذا التمسك بهذه البرامج؟ حيث كانت في الماضي تعتبر آلة انتخابية، لكن في ظل الجزائر الجديدة لا بد من التفكير في برامج تشغيل حديثة، تتماشى وسوق الشغل ولو بالإمكان أخذ تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال. سادسا: قانون التشغيل بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة. هذا القانون الحالي، سيدي الوزير، يمنح ما نسبته واحد بالمائة من مناصب الشغل المعروضة لذوي الاحتياجات الخاصة، 1٪ أليس هذا إجحافا؟!؟ سيدي الوزير، أصابهم الله سبحانه وتعالى بمكروه دائم،		
الثلاثاء 8 رجب 1441	15	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
زيادة على هذا المصاب الجلل، نحجف في حقهم ونعطيهم 1%! أريد الوقوف عند هذه النقطة بالذات. سابعاً: سوق الشغل في الجزائر يعاني كثيرا من ارتفاع نسبة التوظيف غير الشرعية والتي تقدر بحوالي 70٪ إلى 80٪ وهي نسبة العمال غير المؤمنين. ألا ترون أن هذه النسبة مخيفة، سيدي الوزير، وفيها ضرر كبير بالاقتصاد الوطني؟ سؤالي هنا يكمن في: - ما هي سياستكم لاستقطاب هذه الشريحة الكبيرة للتأمين والاستفادة من مداخيلها في صندوق الضمان الاجتماعي وأيضا الصندوق الوطني للتقاعد المهدد بالإفلاس؟ أنا دائما، سيدي الوزير، أثناء عرضي أطرح المشكل ثم أقترح نظرتي في الحلول، لكي نبتعد عن أسلوب النقد، نحن هنا نتكامل بين الجهاز التنفيذي والتشريعي، فنظرتي لحل هذا المشكل هي كما يلي: نقترح تخفيض نسبة الاشتراك، خاصة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق الحدودية، فنسبة الاشتراك، سيدي الوزير، هي حاليا 35٪، هذه النسبة فيها غلو وتطرف، مما يجعل أصحاب الأعمال وأصحاب الشركات يفرون من التصريح بالعمال. سيدي الوزير، لدينا خطأ جسيم، أننا نشرع بعض القوانين ونتركها حبيسة الأدراج، أنا أدعو من هذا المنبر التخفيض في هذه النسبة، إن كان يتلقى أي عامل مثلا 10 ملايين سنتيم، لا بد أن يدفع لصندوق الضمان الاجتماعي ثلاثة ملايين وخمسمائة، يعني لا بد أن يكون لدى رب العمل 13 مليون وخمسمائة لكي يعمل وفق ما يقتضيه القانون، بطبيعة الحال هذا الغلو في هذه النسبة يجعل الأشخاص يتهربون من عملية التصريح، ماذا أفعل بقانون يبقى حبيس الأدراج وصندوق التقاعد على أبواب الإفلاس؟! لا بد من مراجعة النسبة وتخفيضها لاستقطاب هذه الشريحة التي تتعدى 70٪ إلى 80٪. ثامنا: الأجر القاعدي، سيدي الوزير، المقدّر بـ 18000 دج، هل لديكم رؤية لإعادة النظر فيه ومراجعتة؟ نريد توضيحا منكم بهذا الخصوص، وهنا أضيف سؤالاً آخر: ما هو دخل الفرد بالنسبة للجزائر، مقارنة بالدول الأخرى؟ تاسعا: مراجعة سن التقاعد وفتحها بدل تحديدها في	عمر معين، لإعطاء الفرصة للشباب للحصول على مناصب شغل. سيدي الوزير، الأسبوع الفارط رأيت مشهدا يندى له الجبين، قوارب الموت تأخذ شبابنا وبعد مدة شهر أو شهرين تلقي بهم أمواج البحر إلى السواحل؛ هذا مظهر يجعلنا من الناحية الإنسانية نقف عنده، هؤلاء الشباب يخاطرون بأنفسهم بحثا عن العمل، كلنا، ولست وحدك، سيدي الوزير، كلنا، مسؤولون على هذه الظاهرة. في الحقيقة، الصور تتكلم، الصور تعبر، لم أجد أي تعبير على الصور التي رأيتها منذ حوالي أسبوع، مجموعة من شباب ولاية قالمة ألفت بهم أمواج البحر، صدقني لم أجد.. بحثت حتى في ذاكرتي عن تعبير لهذا المشهد فعجزت، بكل صراحة، الصورة في حد ذاتها أصدق من كل شيء. سيدي الوزير، بما أن وزارة التشغيل عبارة عن منظم، فإننا نقترح بعض الحلول لكي تنقل إلى الوزير الأول، لأن الأساس هو توفير مناصب الشغل، هي العروض، فعندما تتوفر تقل المشاكل في التنظيم. أقترح وجوب العمل على إنجاز الحكومة، في ظل الجزائر الجديدة وما يتطلع له المواطن من تحسين ظروفه المعيشية وكذا مساهمة الجميع في تطبيق برنامج رئيس الجمهورية وتعهداته الـ 54 التي أعلن عنها سابقا، كما نود منكم التركيز على عدد من الجوانب، أحملك، السيد الوزير، هذه الرسالة لتنقلها إلى السيد الوزير الأول: فمن أجل إضفاء أكبر العروض الممكنة، لا بد من التركيز على الجانب الفلاحي والجانب الصناعي والجانب السياسي. أنا أرى من الضروري ومن الأهمية بمكان أن نركز على هذه الجوانب الثلاثة من أجل توفير مناصب الشغل. إن توفير منصب عمل يعتبر مكسبا، السيد الوزير، لكي لا أطيل، إن ما قدمناه هو عبارة عن ملاحظات وأسئلة بخصوص هذا المشروع، إلا أننا ننوه بما جاء فيه من إيجابيات سألقة الذكر، نحرص دائما على أن يكون هناك تكامل بين السلطة التنفيذية والتشريعية، للخروج بقوانين تخدم الوطن والصالح العام، وأود أن أختتم هذه المداخلة بأية من القرآن الكريم: بسم الله الرحمن الرحيم: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم	
الثلاثاء 8 رجب 1441	16	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
تعملون" صدق الله العظيم. وشكرا جزيلا لكم. السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد الواد، فليتفضل مشكورا. السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة. بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛ السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم. لقد كانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة دوما ولا زالت جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون إغفال الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي للمواطن، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة وهو أمر ضروري وحتمي. فالبطالة تعد إحدى الخصائص الهيكلية التي تميز الاقتصاديات المعاصرة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء؛ وقد أصبحت البطالة جزءا لا يتجزأ من المشهد الاقتصادي العام في كل بلد، وبدأ الحديث عن معدل بطالة طبيعي لا يمكن النزول عنه من دون التسبب في التضخم. وهنا، إسمحوا لي، أن أقتبس ما قاله الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، في كون أن التطلعات القوية إلى التغيير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وبناء دولة القانون، التي عبر عنها الشعب الجزائري في 22 فبراير، تشكل بدورها محطة تاريخية أخرى في مسار بناء الجزائر الجديدة التي تستهدف: تنويع اقتصاد البلاد وجعله تنافسيا من خلال الاستغلال الأمثل لكافة قدرات النمو المتاحة والقادرة	على خلق الثروة ومناصب العمل... ونحن نقول إن خلق مناصب الشغل، من خلال التوزيع العادل للثروة داخل البلد، سيساهم في تجاوز أو احتواء الطبقية ومن ثمّ التقليل من نسبة الفقر. وفي الأخير، نتمنى لكم، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ومن خلالكم حكومة السيد عبد العزيز جراد، كل التوفيق في معركتكم من أجل التقليل من حجم البطالة ومن ثمّ الرفع من مناصب الشغل. فالمسؤولية ثقيلة وتطلعات الشعب كبيرة، فكونوا عند حسن تطلعات الشعب فيكم، فهذه أمانة أعانكم الله على حملها. وفي الأخير، أغتنم فرصة وجود وزيرة العلاقات مع البرلمان لتبلغ وزير الموارد المائية هذا الانشغال الشعبي: إن مشروع جلب المياه الجوفية من شمال ولاية النعامة إلى جنوب ولاية تلمسان وجنوب ولاية سيدي بلعباس متوقف. - ما هو مصير هذا المشروع الذي رحب به سكان المنطقة ويعلقون عليه آمالا كبيرة؟ - السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير الأشغال العمومية، نطلب منك السيدة الوزيرة تبليغه إياه، ما مصير إنجاز الطريق الموازي للطريق القديم (RN 22) الرابط بين تلمسان والنعامة على مسافة 13 كلم من المنعرجات؟ هذا الطريق الرابط بين تلمسان وبلدية سرنى، الطريق (RN 22) هو الرابط بين الشمال والولايات الجنوبية - كالنعامة - بشار - تندوف، هذا الطريق تمر فيه أكثر من 100 شاحنة يوميا لحمل الوقود إلى بشار وتندوف وغيرها. هي نقطة سوداء في الطريق الوطني رقم 22، ونحن نتكلم عن تنمية الهضاب مثلا، السيدة الوزيرة، في بلدية الأريجة الموجودة على بعد 20 كلم عن تلمسان، هناك منطقة صناعية بها أكثر من 400 هكتار، خصصت لإنجاز المشاريع، لكن ما دامت المواصلات خاصة الـ 13 كلم، نقطة السوداء، أتساءل عن كيفية توافد المستثمرين؟ لا يمكن للمستثمر المحييء لبلوغ مسافة 90 كلم في مدة 4 أو 5 ساعات، لا يأتي المستثمر إلا إذا حل مشكل الطرق والمواصلات، وشكرا. السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل مشكورا.	الثلاثاء 8 رجب 1441
17	الموافق 3 مارس 2020	

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس بالنيابة، المحترم، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، زميلاتي، زملائي، الحضور الكريم، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. السيد الرئيس بالنيابة، السيدات والسادة، لقد أشار مشروع القانون إلى تخفيض الإجراءات السارية المفعول في مجال التوظيف والتنصيب، من خلال تقليص آجال معالجة عروض التشغيل من 21 يوما إلى 5 أيام، كحد أقصى، وأضع خطين تحت كحد أقصى. في بداية تدخلي - معالي الوزير - ووفقا للواقع المعيش في مجال التشغيل، أطلبكم بسحب هذا التعديل أو بسحب هذا المشروع وإعادة دراسته، تبعا لواقع التشغيل في الجزائر عموما، حيث سيتسبب هذا التعديل في كثير من المشاكل التي ستواجهها الحكومة في هذا المجال الحساس «باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب» (سورة الحديد، الآية 13) صدق الله العظيم. حيث إنه وبدلا من ترك المدة على ما هي عليه أو تمديدها لثلاثين يوما، وفقا للظروف المحيطة بهذا الموضوع، يقلص هذا المشروع المدة إلى أقل من ربع المدة المطبقة حاليا والتي لا تفي بالغرض. السيد الرئيس بالنيابة، السيدات والسادة، من بين ما تطرقت له أثناء مناقشتنا لمخطط عمل الحكومة، قلت بالحرف الواحد ما يلي: في مجال التشغيل، للأسف، نعيش خروقات كبيرة من قبل مدراء الشركات ووكالات التشغيل، مطالبين بإجراء تحقيق وطني شامل، بإشراك البرلمان، للقضاء على كل تلك التجاوزات وأكرر هذا معالي الوزير، يا حبذا لو نحري تحقيقا شاملا باشتراك البرلمانيين في كل الولايات وستجدون العجب. فبالنسبة للنص الموجود بين أيدينا، وكما قلت كنا نتمنى ترك المدة كما كانت عليه سابقا، لماذا؟ لأننا، معالي الوزير،	نتساءل بكل بساطة عن واقع الوكالة الوطنية للتشغيل؟ نتساءل عن واقع الوكالات الولائية للتشغيل التي تمتاز بوضعيتها الرديئة والسيئة، المغلقة والمليئة بالبيروقراطية ولاسيما الوكالات البلدية. معالي الوزير، ومن خلال دراستكم للقائمين على هذه الوكالات الولائية والبلدية، كم هي المدة التي يستغرقها المسؤول في منصبه في هذه الوكالات؟ وعليه، أؤكد لكم، معالي الوزير، أن تطبيق مشروع هذا القانون سيضاعف من حدة مشاكل التشغيل، كيف ذلك؟ سيكثر التوظيف المباشر، ماذا يعني التوظيف المباشر؟ وعلى أي أساس ستكون عملية الاختيار؟ وهل لدى هؤلاء المسؤولين، مسؤولي الشركات والمؤسسات قوائم محددة ومعدة سلفا وسير ذاتية محددة؟ بمعنى أننا سوف نشجع التواصل مباشرة بين طالبي العمل ومدراء المؤسسات، بمعنى التخلي مستقبلا عن وكالات التشغيل بمستوياتها الوطنية والولائية والبلدية. التواطؤ موجود بين الوكالات الولائية والبلدية مع مديري المؤسسات. سيكون الاتفاق بينهم، كما هو ساري حاليا، في كثير من الحالات بتقسيم المناصب بين المسؤولين على الوكالات الولائية والبلدية ومسؤولي الشركات وأنا أتكلم من واقع أعيشه في ولاية ورقلة. معالي الوزير، هذا التقسيم كيف يكون وكيف سيكون مستقبلا؟ سوف يتواطؤ مسؤولو الوكالات بتأخير الرد على هذه الطلبات وسوف يكون التوظيف المباشر بتواطؤ المسؤولين مع بعض وهذا أمر نعيشه الآن، معالي الوزير، فما بالك عندما نقنن مسألة التوظيف المباشرة؟ زد على ذلك، فإن هذا التعديل لم يحدد العقوبة التي يمكن أن يتعرض لها مسؤولو الوكالات الولائية والبلدية، فهؤلاء المسؤولون، للأسف الشديد هم يعيشون داخل المؤسسات البترولية، معالي الوزير، لا يقابلون المواطنين ولا يقابلون البطالين، فكيف يمكننا محاسبتهم في المستقبل، في ظل التوظيف المباشر؟! سوف يكون هناك تواطؤ كبير جدا، وأنا أحذر معالي الوزير، في هذا الإطار، لا نريد، التغيير أو ما يسمى بالجزائر الجديدة أن نوقع بين الحكومة وبين الشعب	العدد: 11
الثلاثاء 8 رجب 1441	18	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
أو الشباب البطال، فرجاء إذا كانت فيه إمكانية أن نترك المدة على حالها مع معاقبة المسؤولين وإلا سحب هذا التعديل. معالي الوزير، مفتشو العمل، ما هو عملهم؟ كيف يقومون بهذا العمل؟ ما هي الإمكانيات التي لديهم للقيام بهذا العمل؟ كم هي المدة التي يبقى فيها المفتش في المكان الذي يعمل فيه؟ هل يخضع المفتشون للتحويل من منطقة إلى أخرى؟ هؤلاء المفتشون، معالي الوزير، أنقل لكم بعض الأشياء البسيطة جدا، أشخاص يعملون لمدة 20 سنة في مناصب عملهم ولهم علاقات جيدة جدا مع مدراء المؤسسات، لا يمكنهم أن يفتشوا شيئا، بل على العكس يذهب إلى هذا المفتش ويعرض عليه إيجار سيارات وتوظيف فلان وفلان ويكون ذلك على حساب الشباب البطال، فيا حبذا لو تكون هناك محاسبة لهؤلاء المفتشين، الذين يعملون في هذا المجال، ولكم واسع النظر في هذا الإطار. السؤال الذي أطرحه، معالي الوزير: بدل أن نقلص مدة تلبية العروض هذه، كان يجب تحديد المدة التي يجب أن تعلن فيها المؤسسات عن نتائج المسابقات. معالي الوزير، سأقدم مثالين بسيطين جدا فقط: المثال الأول: تقدم مهندس لإجراء مسابقة توظيف، فقابلته مسؤولة مكلفة بالتوظيف، فطلبت منه أن يحكي لها حكاية، فقال لها لا أعرف سرد الحكايات، بل أعرف ما درسته بالجامعة، أجابته بقولها إن لم تحك لي حكاية سوف لن أوظفك، فقال لها سأغادر هذا من دون توظيف وبعد 10 أيام تم استدعاؤه بأنه ناجح في هذه المسابقة، عندما وصل إلى الشركة وجد معه تسعة مهندسين آخرين، فسألهم كيف جئتم ولم نتقابل يوم الاختبار؟! قالوا له لم نجر أي اختبار، أتينا البارحة؛ إلتحقنا مباشرة بالشركة دون إجراء اختبار، هذا هو المثال الأول معالي الوزير. المثال الثاني: معالي الوزير، تقدم كذلك جامعي إلى مكان ما لإجراء المسابقة، فتأخر الرد وبعدها التحق بصفوف الخدمة الوطنية وبعد استكمال المدة استلم الإستدعاء على أساس نجاحه في المسابقة. معالي الوزير، فبدلا من التحدث عن مدة تلبية العروض،	نتحدث عن الردود من الشركات بعد الاختبارات، أؤكد لك، معالي الوزير، أنا أعيش في مدينة ورقلة وبمنطقة ساخنة وإن قال الزميل، مثل ولاية تبسة، كل الطرقات مقطوعة، فعندنا كل يوم ولاية ورقلة مغلقة من قبل البطالين، أقول لك هذه الشركات لا ترد نتائج المسابقات إلا بعد سنة أو سنتين، حتى ينساها الشاب الذي تقدم للعمل. معالي الوزير، أظن أنه في قطاع العمل لدينا: - طالب الشغل، - مؤسسة عرض العمل، - وكالة التشغيل، - ومفتش العمل. كيف نوجد هذه العلاقة التي يجب أن تكون مرنة ولا بد أن ندخل فيها مفتش العمل من اليوم الأول ونحاسبه على عمله. تقدمت شركة سوناطراك، معالي الوزير - أعرض عليكم هذا المثال الأخير وأتوقف - بعرض مناصب عمل لثلاث ولايات وهي: الأغواط، ورقلة وإليزي على ما أعتقد قبل ثلاث سنوات. كان نصيب ورقلة منها 518 على ما أظن أو 520 منصب شغل، بعدما أجريت المسابقة، منح لأبناء ولاية ورقلة 400 منصب فقط و118 أو 120 على ما أظن كانت خارج القائمة التي اجتازت المسابقة وهي إلى حد الآن مجمدة، لأن السيد الوالي لا يقبلها إلا بعد أن يحاط علما بكل ما تم الإعلان عنه سابقا حينها يقبل ما جاءت به هذه القائمة. صدقني معالي الوزير، لقد قاموا بإدخال أكثر من 100 شخص لم تدرج أسماؤهم في قائمة الذين اجتازوا المسابقة وليس لهم الحق أصلا في دخولها. معالي الوزير، أخيرا وليس آخرا، نطالب بإغلاق مؤسسات المناولة التي كما قال زميلي قيساري "بالعبودية للشباب البطال"، فهي تأخذ 70 ٪ بالتقريب من مرتباتهم التي من الواجب أن يتقاضوها. أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.	العدد: 11
الثلاثاء 8 رجب 1441	19	الموافق 3 مارس 2020

السيد فريد بحري: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير، من خلال تتبعنا لسياسة التشغيل بالجزائر، نلاحظ أنها مرت بعدة مراحل محرجة، مرتبطة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد؛ هذا الوضع منذ الاستقلال ومع ذلك لم نلمس الجدية في التعامل مع هذا الملف الحساس المرتبط بالفئة النشطة في المجتمع، ولا سيما الشباب منهم، خريجو الجامعات والمعاهد المختصة ومراكز التكوين المهني.

لم تقم هياكل التشغيل المختلفة بدورها في تسيير وتنظيم سوق الشغل وتقديم البدائل والمقترحات التي تضمن شفافية العمل وتنصيب اليد العاملة، خاصة في المناطق ذات الكثافة العمالية في توفير مناصب الشغل، وأخص بالذكر الشركات والمؤسسات الصناعية والنفطية بصفة عامة.

فولاية الوادي مثلا، تحيط بها الحقول البترولية من كل جانب ومع ذلك لا تستفيد من عروض العمل وهذا راجع، بطبيعة الحال، إلى سوء التقسيم الإقليمي سابقا، حيث كان التقسيم مجحفا. وبالتالي، حرمت هذه الولاية من الاستفادة من مزايا هذه الشركات المتواجدة في تراب الولاية وللأسف الشديد.

هذا، ناهيك عن عدم وجود مؤسسات القطاع العام في الولاية، يعني عكس ولايات في الشمال، توجد مؤسسات سابقة للقطاع العام، مؤسسات صناعية ومعامل إنتاج في مختلف القطاعات، لكننا نتأسف لانعدام هذه المؤسسات بهذه الولاية، إذ هي محرومة من المؤسسات البترولية النفطية ومؤسسات القطاع العام، وبالتالي فهي ولاية تعتمد فقط على نفسها.

معالي الوزير، خريجو المعاهد المختصة والجامعات بمختلف المعاهد وخاصة معاهد الجامعة يعدون بعشرات الآلاف أو بالآلاف سنويا، بطبيعة الحال، في الولاية، أما مصير هؤلاء، وبعد التخرج سوق عملهم فهو المقاهي والساحات

العمومية، للأسف الشديد.

وإذا أردنا أن ننتهج سياسة التشغيل فلا بد من وجود تخطيط مسبق لسياسة التشغيل وأصبح من الضروري منذ الآن تحريك آلة الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، في قطاع الخدمات وقطاع السياحة خصوصا، لضمان استقطاب العدد الهائل من الشباب المؤهل.

نسجل اليوم بحسرة وألم الانغلاق المتعمد لإدارة البنوك العمومية في مواكبة الحركية الحيوية لمجموعة من الأنشطة المختلفة ذات المنفعة العامة الخالقة والناشئة لمناصب الشغل التي ينتظر أصحابها المساعدة والمرافقة للحصول على قروض بسيطة، لا أكثر ولا أقل، اليوم هذه البنوك - سيدي الوزير - فإن كنا قد تكلمنا عن قضية الشغل نحن نعرف بأن وزارة العمل ليست من ينشئ مناصب الشغل بل هي المنظم فقط؛ إذ تقوم بتنظيم وتسيير سوق الشغل.

أما قضية إنشاء مناصب الشغل فهي مسؤولية كل القطاعات الأخرى والقطاعات الناشئة لمناصب الشغل معروفة وعندما نتكلم عن الاستثمار فلا مفر من الاستثمار فالاستثمار وما أدراك ما الاستثمار، يجب تشجيع المستثمرين الحاليين، لدينا اليوم في الولاية وفي ولايات الجنوب مستثمرون في القطاع الفلاحي، يوجد إنتاج، توجد ثروة وفتح فعلي لمناصب الشغل عن طريق الاستثمار، ولكن للأسف الشديد المؤسسات المالية، بمعنى البنوك، لاتزال نائمة وهي تمول مشاريع وهمية بالآلاف المليارات دون ضمانات ووجهتها مجهولة، فهي أموال الشعب يجب أن تعود للشعب ويستثمرها الشعب ضمن الاستثمارات الموجودة حاليا. الفلاح اليوم يعاني، الشباب يعاني، لكن لانزال إلى حد الآن لم نتوجه بسياسة رشيدة، سياسة تخلق فعلا مناصب الشغل وتخلق الثروة. وبالتالي، هذه من ضمن الأسباب التي جعلتنا متخلفين، نعاني ونتخبط في مشاكل لا حصر لها، إذا كنا نتكلم، سيدي الوزير، على استعدادات الشباب، كانت عبارة عن برامج ظرفية ولوقت ما من أجل إسكات ظروف ما، إلى متى؟ كنت مديرا للتشغيل منذ سنة 1991، مندوب تشغيل الشباب، مرت ثلاثون سنة ولا تزال تتبع هذه الإجراءات، ما هي النتائج؟ 30 سنة إلى أين نذهب؟ ماذا نحن فاعلون؟

السيد الوزير، العمل ليس بيد وزارة العمل، بل هو

بيد كل القطاعات وباتباع سياسة رشيدة وواضحة، برنامج واضح، لابد من إجراء الملتقيات الوطنية والمحلية، أخص بالذكر ضرورة لامركزية البرمجة، لا مركزية التمويل، البنوك التي على مستوى الجزائر العاصمة هي التي تمول! لابد أن نرجع إلى الجهوي؛ البنوك على المستوى المحلي، لأنها وحدها الأدرى بما يجري في المنطقة وفي الولاية وهم على دراية بالإمكانيات المادية والبشرية ويعرفون أين يكون الاستثمار ناجحا ويعرفون كم يحتاج الاستثمار من أموال ولا يمكن أن يتمركز كل شيء هنا في العاصمة.

السيد الوزير، الموضوع كبير إن تابعنا بيروقراطية البنوك وتبعنا الملفات المجددة الآن، نجدها لديهم مجمدة وهي على مستوى أدراجهم، من المفروض أن يحركوها ويمولوا المشاريع إن أردنا أن نخلق مناصب شغل ونحل مشكل الشباب، ليس بحل مشكل (ليزبل أو CPE أو الجزائر البيضاء أو ITPMO أو هذه البرامج الظرفية)، لا أكثر ولا أقل.

وشكرا معالي الوزير وشكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد بوبطيمة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبطيمة: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا رسول الله.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيد وزير العمل، والتشغيل والضمان الاجتماعي،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تقول المقولة: «إن العمل واجب وشرف» ونجد أن ديننا الإسلام يحثنا على العمل وبضرورة الجد فيه والمثابرة ورغب في العمل الحلال وحث عليه، إلى درجة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أمسى كالا من عمل يده، بات مغفورا له» أو كما قال، أي أن العمل المتقن الحلال جزاء صاحبه المغفرة، وفي هذا الإطار شيء جميل أن نتحدث عن مشروع قانون جاء بتقليص مدة معالجة التشغيل من 21 إلى 5 أيام، مطالبا وكالات التشغيل بضرورة الاستجابة

للعروض المقدمة في أجل أقصاه 5 أيام، غير أننا نتساءل أين هو العمل الذي تحدد له الآجال؟ وكما يعلم الكثير أن مناصب العمل تكاد تكون منعدمة في كثير من الولايات، إذا ما استثنينا القطاعات ذات الصلة بالتوظيف العمومي، وقطاع المحروقات. وهل فكرت الدولة في هذه المرحلة قبل أن تحدد الآجال في خلق مناصب العمل؟ وذلك بإنشاء مؤسسات صناعية في مختلف القطاعات، والجهات من الوطن، وإنشاء مصانع تحويلية للمنتوجات الزراعية، لامتناس البطالة التي أصبحت مشكلا حقيقيا تؤثر سلبا على حياة الفرد والمجتمع، هل هناك مراعاة لما تتعرض له مديريات التشغيل ووكلاتها من ضغوطات عبر الوطن وإطاراتها الذين كثيرا ما يتعرضون للسب والشتم وأحيانا إلى درجة الاعتداء وحرق المقرات من طرف طالبي العمل؟ فماذا قدمنا لأولئك الرجال والنساء من تشجيع مادي ومعنوي؟ رغم ما يقدمونه من جهد جبار في أداء مهامهم على الوجه الأحسن، فقد نجد في الكثير من الأحيان أنه قد يضحى بهم ومن خلال هذا المنبر لابد من الدعوة للقيام بدراسة شاملة لعالم الشغل ببلدنا. وعليه، فإنني أدعو إلى عقد ندوة وطنية يشرف عليها خبراء، تشارك فيها مختلف الوزارات والقطاعات عامة وخاصة، لوضع دراسة عميقة استشرافية مستقبلية، تحدد فيها الإمكانيات وتوضع فيها الخطط للتمكن من التغلب على هذا المشكل، ألا وهو إيجاد مناصب عمل لأبنائنا الذين أصبح هاجسهم الوحيد الحصول على منصب عمل؛ ولعل هذا يساهم بشكل كبير في القضاء على المظاهر السلبية التي يتعرض لها المجتمع كالهجرة غير الشرعية، والسرقة والمخدرات.... وغيرها.

ولابد من القول كذلك إن مساهمة القطاع الخاص الذي طبلنا له كثيرا في السنوات الماضية، على أنه سيكون المساهم الفعال للمساهمة في إيجاد الحلول، فإذا ما أمعنا النظر والتفحص، نجد أغلبه لم يستغل على الوجه اللائق بما يتماشى والقوانين المعمول بها في عالم الشغل، فهو يعتمد التحايل الكبير على اليد العاملة، فلا تأمين ولا علاج ولا تقاعد، فقد يعمل الفرد لسنوات وفي النهاية يكتشف أنه غير مؤمن، وغير خاضع للضمان الاجتماعي، خاصة في حالة تعرضه لحادث عمل أو عند بلوغ سن التقاعد، فأين الدولة؟ وأين القوانين؟ وأين مؤسسات الرقابة؟ ألا يعتبر ذلك إهمالا يذهب صحيته الكثير من أبناء المجتمع؟!!

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
وهنا أدعو إلى ضرورة وضع استراتيجية في العودة إلى تكفل الدولة بتفعيل القطاع العمومي وإحداث مؤسسات اقتصادية متعددة، فالمرحلة تتطلب وفي أسرع وقت التكفل بعالم الشغل كضرورة استعجالية ملحة ونحن ننادي في هذا الوقت ببناء دولة جديدة، تحقق الحرية والكرامة والاستقرار لجميع أبناء الوطن. «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». والسلام عليكم وشكرا على حسن الإصغاء. السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع، فليتفضل مشكوراً. السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي الرئيس بالنيابة، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. السيد الوزير، في البداية، أشكر طاقم وزارة العمل على المجهودات المبذولة في إعداد هذا المشروع، كما أشكر لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني على عرض التقرير التمهيدي حول مشروع هذا القانون. سيدي الرئيس بالنيابة، إذا نظرنا إلى التعديلات التي شملها هذا المشروع، المطروح أمامنا للمناقشة، فنجدها جد هامة، لما تحملها من إرادة وعزيمة وسعي إلى تجسيد ما جاء في عمل مخطط الحكومة وتأكيد صريح للنظرة المستقبلية التي رسمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الهادفة إلى بناء جزائر جديدة، أساسها العدالة والمساواة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين مواطني الشمال والجنوب والشرق والغرب، خاصة الشباب منهم. وفي هذا الإطار وباعتبار أن العمل حق طبيعي ودستوري للجميع، إسمحوا لي السيد الرئيس، ونحن نناقش موضوع العمل أن يكون تدخلني عبارة عن طرح انشغال يعبر عما يعايناه سكان الجنوب عامة وساكنة ولاية ورقلة والولاية	الجديدة تفتت خاصة، من شبح البطالة، رغم المناصب المتوفرة بالمنطقة، لأنه وكما نعلم جميعاً، فإن الجنوب يضم شركات ومؤسسات كبيرة على ترابه، وهذا ما يذهب بنا إلى القول إننا أمام حالة سوء توزيع لمناصب العمل وعدم مراعاة مبدأ تحقيق التوازن الجهوي بما يتماشى مع ما جاء به برنامج السيد رئيس الجمهورية. سيدي الرئيس بالنيابة، أغتنم فرصة مناقشتنا هذه للمشروع المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل لأطلب من المسؤول الأول عن القطاع التكفل الأنجع بانشغال سكان الجنوب عامة وولاية ورقلة والولاية الجديدة تفتت خاصة، بإعطاء الأولوية لشبابه في التوظيف وفتح مصادر للرزق والعيش، تجنباً لحدوث انزلاقات نحن في غنى عنها. مع العلم، كما تقدم الزملاء بخصوص ولاية ورقلة، أن الاحتجاجات يومية، كل يوم الشركات مغلقة وإن لم تكن غير مغلقة في تفتت فهي مغلقة في ورقلة وإن لم تكن مغلقة في تفتت فهي مغلقة في سيدي سليمان، كل يوم نجد ثلاثة أماكن مغلقة، الطريق مغلقة على المارة وعلى الشركات البترولية. والمشكل الآخر لا يقتصر فقط على مناصب العمل بل كذلك على كشف النقاط لكن يضحكون عليهم. خذة لإجراء فترة تربص ومرره، تجري فحوصات السكانير ودعه ينتظر مدة 8 أشهر، أعطه سواء كان ناجحاً أو غير ناجح وإن لم ينجح... تمنحني 400 فرصة عمل وينجح في النهاية 200 فقط والـ 200 الأخرى توزع على أصدقائك! نحن نرفض هذا رفضاً قاطعاً وأنا في صف الشعب والشباب الذين يقطعون الطرقات، أسانده، لماذا؟ لأنه يطالب بحقه، هذه «حقرة»، لقد رافقناهم ليس بصفتنا أعضاء مجلس الأمة أو نواباً، بل كأشخاص عاديين؛ لاحظنا الحقرة والتمهيش ويوجد منهم من لا يجتاز الامتحان أو المسابقة. أنا أشاطر ما قاله الأستاذ عبد الكريم قريشي، هناك، من لم يجر المسابقة وينجح مباشرة، نحن أبناء المنطقة ونعرفها، نحن نشأنا في الحقول. نود، معالي الوزير، ونأمل أن تفرض رقابة شديدة وسبق أن راسلتك حول هذه القضية وتكلمت عنها. ثانياً، من مظاهر عدم الإنصاف، وعدم توزيع الوكالات الفرعية على الولاية الواحدة فمثلاً ولاية ورقلة لديها عشر وكالات بينما لا تحتوي المقاطعة الإدارية تفتت إلا على	
الثلاثاء 8 رجب 1441	22	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
ثلاث، حرام! هذه إهانة! 350000 بها ثلاث وكالات فرعية، هذا المشكل نود أن يؤخذ بعين الاعتبار، ثلاثة مكاتب فقط ومقفلة وكل يوم الفوضى، لقد سئمنا الدخول إلى منازلنا، نجد أمام منازلنا، المئات من الأشخاص ينتظروننا، يقولون: إنك عضو بمجلس الأمة، عليك أن تجد لنا حلاً! ما من حل بيدي.. السلطة التنفيذية لا تصغي إلى مطالبنا نكتب وتكلم لقد تعبنا ومرضنا!!	مشكل آخر نذكره بخصوص الوكالات الفرعية وكذا التوزيع على حسب نوعية الشركات، فعلى سبيل المثال توزع المناصب النوعية على الوكالة الأم، بينما توزع باقي المناصب في الشركات الخاصة للوكالات الفرعية.	
	نرجو أن يكون تكافؤ الفرص في مناصب العمل أي للجميع، لدينا مهندسون والمناصب كلها على حد سواء، في منطقة تفتت أو في ورقلة الوكالة الفرعية كالوكالة المركزية. نود أن يكون تدخل من طرفك، سيسي معالي الوزير، طلبنا منكم أن تنشئ لجنة تفرض رقابة على الولاية الجديدة، تفتت والولاية الأم ورقلة بها أعضاء يقومون بعملية المراقبة، نحن نرى، كيف نغطي الشمس بالغبال!؟ المناصب تمر خفية، لماذا؟ انتقلت معهم شخصياً مؤخراً وضمنت وفتحت الطريق وبعدها أصبحت أنا الكاذب، لم أف بوعدي، فتح الطريق للمواطنين.. لقد تعبنا أنا وكذا السيد والي ولاية ورقلة فما من مواطن يقترب مني ليكلمني أبتعد عنه وأرفض الكلام معه، لأنني لن أكذب ثانية عليه، أفضل أن أبقى محافظاً على إسمي وشرفي على أن يدنو مني أحد!!	
	نود - سيسي الوزير - حلاً بخصوص مسألة الشغل الذي يعتبر مشكلاً كبيراً لدينا بولاية ورقلة، فالطريق بالولاية يومياً مقطوع، الانزلاقات والمناوشات بين أعوان الشرطة، يقفون أمام مراكز الشرطة، تتم بعدها مطاردتهم، فسبيلهم الوحيد بعدها هو القذف بالحجارة ثم ينتقلون إلى وحدات الدرك الوطني، تجري هذه العملية يومياً، قمت بتصوير الفيديوها وهي مسجلة بالتواريخ.	
	وفي الأخير، أتمنى لكم التوفيق والسداد في أداء مهامكم النبيلة وشكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.	
	السيد الرئيس بالنيابة: شكراً؛ والكلمة الآن للسيد نور الدين بالأطرش، تفضل.	
الثلاثاء 8 رجب 1441	23	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
	السيد نور الدين بالأطرش: شكراً سيسي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم ثم الصلاة والسلام على أشرف المرسلين...	
	السيد العيد ماضي: عفوا سيسي الرئيس، أظن أنني سأدخل بعده..	
	السيد الرئيس بالنيابة: تريد التدخل!! هل أنت مسجل؟	
	السيد العيد ماضي: نعم..	
	السيد الرئيس بالنيابة: ماذا يجري هنا؟ إنه مسجل لدي أنك تقدمت بتدخل كتابي!!	
	السيد العيد ماضي: نعم ولكن أود التدخل شفويا لمدة دقيقتين فقط.	
	السيد الرئيس بالنيابة: إذن أردت أخذ الكلمة؛ سوف أمنحك فرصة التدخل شفاهة.	
	السيد العيد ماضي: شكراً سيسي الرئيس بالنيابة.	
	السيد الرئيس بالنيابة: تفضل السيد نور الدين بالأطرش.	
	السيد نور الدين بالأطرش: شكراً سيسي الرئيس بالنيابة المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم ثم الصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.	
	السيد رئيس الجلسة بالنيابة، المحترم،	
	السيد وزير العمل والتشغيل، والضمان الاجتماعي،	
	السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،	
	زميلاتي، زملائي الأفاضل،	
	أسرة الإعلام والصحافة،	
	الحضور والجمع الكريم، المحترم،	
	سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.	
الثلاثاء 8 رجب 1441	22	الموافق 3 مارس 2020

إذن، نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04 - 19، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل وتحسين الخدمات وتقليص آجال عروض التشغيل، مشروع مهم في قطاع أهم، والأهم من كل هذا وذلك هو هذا الوطن والالتزامات التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية، إلتزامات 54، ومن ضمنها التشغيل والبطالة.

أردت في هذا المقام أن أحيي اللجنة وأنا أستقرأ - رئيسا وأعضاء - في تقريرها شد إنتباهي تلك الأسئلة وهي سبعة أسئلة، تطرقوا فيها إلى عقود ما قبل التشغيل وهو حديث الساعة، وأردت أن أعيد هذه الأسئلة ولست أتبناها، خاصة في السؤال الأول هل هناك إمكانية تجديد العقود ما قبل التشغيل بالنسبة للذين تم توقيفهم عن العمل، وهل قرار إدماج عقود ما قبل التشغيل يعتبر انقطاعا أو توقفا لبرنامج ما قبل التشغيل المعمول به سابقا؟

وكيف أيضا سيتم احتواء العدد الكبير لأصحاب عقود ما قبل التشغيل على مستوى الإدارات العمومية؟ ولماذا لم يتم أيضا خلق صندوق التعويض عن البطالة للحد من ظاهرة البطالة، خاصة حاملي الشهادات كبديل لمناصب العمل؟ أيضا وهل ستتكفل الوزارة الوصية بإدماج عقود ما قبل التشغيل لفئة شبه الطبي؟

أظن بأن كل هذه الأسئلة كفيلة بالرد عن حديث الشارع بالنسبة لعقود ما قبل التشغيل ونحن نعلم كما تعلمون - السيد الوزير - بأن كل مواطن له الحق في العمل، ربما يتخرج طالب من الجامعة وأمله الوحيد هو بناء مستقبله، الفكرة التي تراوده دائما في بناء مستقبله ربما تتجسد وقد لا تتجسد ولكن الأمل دائما يحده، خاصة ما تداول على لسان السيد الوزير الأول السابق والذي تطرق إلى هذه الفئة ولكن هذه الفئة وإلى حد الآن تنتظر تجسيد القرارات التي جاءت لأننا لا نحتج بالأشخاص؛ نحن نعتد بالدولة والحكومة والأشخاص كما كان يقول السيد الرئيس دائما المناصب تأتي وتذهب، والأشخاص يأتون ويذهبون، الوطن والدولة باقية، هذا القرار لا بد لنا أن نجسده على أرض الواقع، آلاف الشباب ينتظرون تجسيد هذا القرار على أرض الواقع من أجل بناء مستقبلهم، تطرقت أيضا للجنة وهي مشكورة إلى الفئة الخاصة بشبه الطبي، تعلمون أيضا كما نعلم - السيد الوزير - بأن هذه الفئة، يعني هناك من يتربص عند العام، أي الدولة، وهناك من يتربص عند الخواص،

البرنامج واحد ولكن، للأسف الشديد، الذين يتم تنصيبهم وتشغيلهم هم الذين يتربصون عند الدولة، الخاص لا يولون له أية أهمية، وهم اليوم في البطالة أنفقوا مصاريف باهظة من أجل الحصول، على الأقل، على منصب عمل يليق بمقامهم ويضمن مستقبلهم، هذا التربص رهن مستقبلهم، وهم اليوم ينتظرون منكم - السيد الوزير - العمل وإجابة لوضع حد لهذا المشكل.

قلتها أيضا في مرات سابقة، بمناسبة نزول السيد الوزير الأول إلى قبة هذا البرلمان، سؤالي كان خاصا بمتربصي اتصالات الجزائر الحاملين لشهادة التحكم المهني، بعد تربص دام ما بين 18 إلى 24 شهرا، هذه الفئة التي تم وعدها بالتوظيف ولكن ظهر فيما بعد بأنه تم توظيف حاملي شهادة تقني وتقني سامي فقط دونهم، علما أن عددهم غير كبير، يتراوح ما بين 250 إلى 300 متربص؛ أعلم - سيدي الوزير - وكما تعلمون جميعا بأن الأمر ليس هينا بالدرجة التي نتصورها، يعني التشغيل في لحظة، دفعة واحدة، ربما يشاطرني الجميع بأن الظروف التي تمر بها الدولة الجزائرية ليست هي الظروف التي كانت على الدولة يسيرة، ربما نمر بحالة عسر، لكن أقول وأعيد وأكرر بأن هناك أولويات وهناك ضروريات ومن بين الأولويات والضروريات هو إيجاد مناصب شغل لهؤلاء المواطنين أو الطلبة الذين يتخرجون مباشرة بعد الجامعة، حتى لا نرهن مستقبلهم، سيدي الوزير.

أردت أن أقول فيما يخص مشروع هذا القانون الذي يهدف إلى تعديل القانون رقم 04 - 19، خاصة المادة 14، الوحيدة كما هو وارد تحيين نوعية الخدمات التي تقدمها الهياكل المكلفة بالوساطة في سوق العمل وكذا تخفيف الإجراءات السارية في مجال التوظيف والتنصيب.

نعم ولكن، هذا التعديل يرمي إلى مزيد من الإنصاف، والعدل وتخفيف الأجال في تنفيذ القرارات في مجال التشغيل وهذا أمر محمود يترجم إرادة الحكومة في تحسين الخدمات في مجال التشغيل، ولكن والإشكالية اليوم وغدا هي خلق مناصب شغل جديدة والأمر هنا قبل أن يكون تشريعا فهو مسألة تنمية، وأريد أن أقول، بطريقة بدائية، ابتدائية بريئة إذا كان عندنا 10 مناصب شغل وغيرنا القوانين أم لم نغيرها فسنشغل عشرة أفراد، التشغيل ليس إشكالية تشريع إنه مسألة اقتصادية.

السيد نور الدين بالأطرش: شارفتُ على النهاية؛ في الأخير، سيدي الرئيس جعلنا من الحل إشكالية! الحل وارد وهو أن نسدد الضريبة من المنبع، لماذا نجعل من هذا الحل إشكالية؟ وهذا لكي لا تنهرب من الضريبة، هذا مطلب هيئة الدفاع، سأظل أردده، وسنجد إن شاء الله، إجابة من السيد الوزير الأول والسيد وزير المالية، أستسمحكم، وشكرا على صبركم الجميل.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا، الكلمة الآن للسيد الحاج عبد القادر فرينيك، فليفضل مشكورا، نود أن نسرع قليلا.

السيد الحاج عبد القادر فرينيك: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الفاضل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة، إن العمل أساس بناء الأمم وقيمة العمل تقاس الأمم وتحاك الاقتصادات ويحقق الاكتفاء الذاتي، ومنه السيادة الوطنية والاستقلالية.

وفيما يخص سوق العمل في الجزائر، فهو سوق يفتقر إلى مقاربات اقتصادية لامتنعاص البطالة وخلق مناصب شغل وذلك بخلق الثروة عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتذليل كل العقبات البيروقراطية والممارسات اللاقتصادية التي أدت إلى خلق سوق موازي، هروبا من هاته الممارسات، وهنا - السيد الوزير - السؤال الذي يطرح نفسه ما هي المقاربة التي ستتبناها وزارتك من أجل دمج هذه الكتلة الموازية في السوق النظامية للعمل وتوفير كل ما يحتاجه العامل من ضمان وتأمين اجتماعي وتكافل صحي؟

أغتنم هذه السانحة لطرح بعض الانشغالات المتعلقة بالموضوع.

في كل اقتصادات العالم، بلا استثناء، أكبر خزان للتشغيل هو الخدمات، ثم ماذا؟ وأخذ على سبيل المثال المرضين المتخرجين من المدارس الخاصة أو العامة، كما أسلفت الذكر.

ماذا لو خففنا الضغط عن المستشفيات و أوفدنا مرضين لتقديم الخدمات إلى المرضى في بيوتهم مقابل مبلغ زهيد، يتراكم بشكل راتب لذلك الممرض، يقدم هذا المبلغ مقابل وصل أو عن طريق شيك في نهاية العلاج الكلي؟

أنا أتحدث - السيد الوزير - عن المبدإ وليس عن الكيفية، ومقابل هذا قد أخصص هذه الخدمة لذوي الاحتياجات الخاصة دون مقابل، تخفيفا للعناء عنهم.

وفي نفس الإطار، أليس من الأولويات أيضا إنجاز مراكز صحية صغيرة في المداشر لتقريب أسباب الصحة من المواطن، خاصة في زمننا هذا، المحفوف بالأوبئة والمخاطر، والإيجابي، الإيجابي، اليوم، هو إرادة الحكومة في إدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل، العبارة ذاتها تعني أن هذه الحالة لا ينبغي أن تدوم وهنا أيضا تظل المسألة، كل المسألة، قضية تنمية، أجل، كل القطاعات مهمة ومتكاملة، ولكن الخلاص في قطاع الزراعة وقطاع السياحة، وإن كانت كل القطاعات مهمة ومتكاملة.

كيف نجعل من هذه القطاعات الجوهرية طاقة تنمية ومصدر تشغيل؟

الإجابة عن هذه الأسئلة ممكنة ومجانية حين نستمع إلى جميع الأفكار والمقترحات.

إنشغال أخير، أغتنم فيه فرصة وجود السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، وسبق وأن طرحته على السيد الوزير الأول، كما قلت، حين نزل إلى هذا المنبر، بمناسبة شرح مخطط عمل الحكومة، قلت له من هذا المنبر بأن هيئة الدفاع طلبت منك مطلبا، رجائي فيك توصيله إلى السيد الوزير الأول والسيد وزير المالية، فيما تعلق بالضريبة من المنبع، وأنت تعلمين، السيدة الوزيرة، وأنا أيضا أعلم وكلنا نعلم أحوال هذا البيت، هل هناك وسيلة أسرع من تحصيل الضريبة من غير تسديد الضريبة من المنبع؟ نحن جعلنا من الحل إشكالية...

السيد الرئيس بالنيابة: أوجز، السيد بالأطرش، خفف..

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
سيدي الوزير، المشكل الموجود اليوم ليس التوظيف، من أين نجد المال لكي ندفع المرتبات الشهرية لهؤلاء الأشخاص؟ لا توجد مقارنة مالية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجهها عراقيل كبيرة على مستوى الضرائب وعلى مستوى كل الإدارات، نرى أن هذه المؤسسات تتحطم، إنها مؤسسات فطرية تموت دون نهضة، المؤسسات الصغيرة على مستوى (ANSEJ) و (CNAC) على سبيل المثال: في ولاية النعامة سنة 2018 كانت هناك 3 مشاريع فقط، كيف لولاية بحجم ولاية النعامة، بكل ما فيها من ثروات سياحية واقتصادية وتربية المواشي، نجد بها 03 مشاريع فقط؟! لأن المدير - سيدي الوزير - مع كل احترامي لكم، يمكن أن يستقبلنا السيد الوزير ولا يستقبلنا المدير في وكالة (CNAC)، الناس مغتاظون ويعانون في هذه المناطق، سيدي الوزير، نرى بأن الحل اليوم هو أننا ننتقل إلى المقاربة الاقتصادية، يعني خلق الثروة عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي الوحيدة التي تحل المشكل، ومن بين هذه المشاكل ما يلي: - قضية الضمان الاجتماعي، هناك سوق موازية، سيدي الوزير، السوق الموازية، سوق كبيرة ولها عمال كالبناء ومربي المواشي، يوجد الكثير، لكنهم غير مدمجين، لأن صاحب المؤسسة يهرب من 35 ٪ من المساهمات، هذه الأمور تتطلب دراسة عميقة، لكي نرى استقطاب هذه المؤسسات، المؤسسات موجودة ولكنها في السوق الموازية وأخذت معها الكتلة النقدية، كل الكتلة النقدية والمقدرة بمليارات الدولارات أو ما يقارب 60 أو 70 مليار دولار، كل هذا ناتج عن الممارسات البيروقراطية، والتعجيزات الموجودة على مستوى الإدارات، لا بد أن يكون الحل أعمق من أن يقتصر على قضية التوظيف، لأن المؤسسات العمومية.. يمكن بطاقة استيعاب لا تتجاوز 3 مناصب ندخل بها 20، ثم نمر إلى التحويلات الاجتماعية بـ 17 مليار دولار، ويقال بعدها لم يكف! لا يكفي لو لم يكن فيه خلق للثروة، هناك بلدان وصلت إلى 240 مليار دولار من التصدير، وبالمقابل عائداتنا البترولية لا تتجاوز 35 مليارا. لا نستطيع أن نحل المشكل إذا لم نمر إلى الاقتصاد الحر عن طريق تسهيلات لخلق الثروة من طرف هذه المؤسسات. ومن هنا أنا أعود إلى زميلي الذي تكلم عن (ANSEJ) و (CNAC)، أين هي النتيجة؟ أين هو التقييم؟ أين وصلنا بهما، هل حققوا الهدف الذي أنشؤوا من أجله ولو بـ 50 ٪ أو حتى 20 ٪! 20 سنة أو 30 سنة ونحن في إطار تشغيل الشباب، كم خلق لنا من مناصب شغل؟ في بعض المناطق، أورد ولاية النعامة كمثال، يمنحون سيارات الأجرة ورخص لكرء السيارات وتركوا المهنة الأم في المنطقة والمتمثلة في تربية المواشي ويجب أن يكون توجيه وعقلنة في اختيار المشاريع والتي تلائم كل منطقة، ليس المشروع الذي يدرج في الجزائر العاصمة، يطابق ذلك الموجود في منطقة بشار أو ولاية ورقلة!! 1- ضرورة تشجيع الفلاحة، خاصة في المناطق الفلاحية. 2- ضرورة تشجيع السياحة، خاصة في المناطق السياحية. 3- ضرورة تشجيع الصناعة في المناطق التي تكون بالقرب من الموانئ. وكما قال الأخ نتلقى طلبات من أشخاص يريدون التوظيف، لا توجد مناصب عمل ولا يمكننا أن نكذب عليهم، الحقيقة نعرفها ونحن على دراية بإمكانيات الدولة، يجب تحريك اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك السيد الوزير هذا الأمر يمكن أن يكون نتيجة عمل تشاركي مع وزارة المالية، البنوك هي عبارة عن شبابيك، لا يوجد ما يسمى بالبنوك في الجزائر، لا يوجد أدنى تشجيع للمشاريع؛ مهمة البنوك الآن أنها: تدفع وتستلم من الأشخاص، لا توجد مشاريع اقتصادية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يشجع أي مشروع في إطار التنمية الفلاحية!! يجب على البنوك أن تتحرك وأن تعمل بالتنسيق مع وزارة العمل ووزارة المالية ووزارة الفلاحة، لخلق قاعدة صلبة وبذلك يمكن أن نصل إلى نتيجة، لكن الأمر يتطلب دراسة عميقة - سيدي الوزير - إسمح لي، مع كل احترامي، لكن هذه سياسة الهروب إلى الأمام. 400 ألف منصب عمل والناس تثمن، لم أفهم! هل تستطيع الدولة أن توظف في كل مرة 400 ألف أو 500 ألف منصب عمل؟ الجامعة الجزائرية والتكوين المهني، ماهو تأثيره على السوق؟ أين هي الفئة التي يمكنها أن تخلق هذه المؤسسات الصغيرة من التكوين المهني؟ لا توجد سيدي الوزير، قمنا مؤخرا بزيارة مع والي ولاية النعامة، لاحظنا أنه حتى أسرة		
الثلاثاء 8 رجب 1441	26	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
المخيمات تستوردها من الصين، ألا يمكن للحدادين أن يصنعوا ذلك، تعودنا على استيراد كل شيء، يجب أن تولد لدينا إرادة ليس في التصدير، بل على الأقل الاكتفاء الذاتي، من الضروري خلق مؤسسات حسب متطلبات السوق، يجب أن تدرس هذه القضية. أنشأنا مؤسسات دون أية متطلبات؛ ننشئ اليوم مؤسسة ونغلقها غدا. المؤسسة التي لا تعيش مطولا لا يمكنها أن تخلق الثروة، يجب دراسة كيفية خلق المؤسسات التي يطول أمدها وبالتالي يمكنها خلق ثروة ومنها تخلق مناصب العمل؛ ما هو العمل؟ العمل هو بذل جهد مقابل مبلغ مالي، هذه حلقة مفرغة لا تتوقف، بمجرد أن تبدأ لا تتوقف، الشخص يعطيك العمل وأنت تعطيه أجره، يعني لا يمكننا أن ندفع للشخص دون أن يبذل مجهودا أو دون أن يضيف شيئا ما للاقتصاد. يمكن حل هذا المشكل - سيدي الوزير - بالقيام بدراسة عميقة ومعمقة لوضع قاعدة ونواة صلبة لكل هذه المشاكل. واسمح لي - سيدي الوزير - أن أطرح عليكم بعض التساؤلات التي نتلقاها في الزيارات: مصير عمال الشبكات الاجتماعية... السيد الرئيس بالنيابة: إختصر، السيد عبد القادر. السيد الحاج عبد القادر قرينيك: نعم سيدي الرئيس بالنيابة. مصير عمال الشبكة الاجتماعية، وكذلك مصير الفلاحين والموالين من ناحية الضمان الاجتماعي. يعني إذا كان بالإمكان اعتماد صيغة لدمج هذه الفئة الممثلة لـ 14 ولاية، نود أن تستفيد من الضمان الاجتماعي وسن قوانين لضمهم للقطاع النظامي وشكرا سيدي الرئيس بالنيابة. السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مصطفى جبّان، فليتفضل مشكورا. السيد مصطفى جبّان: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. السيد الرئيس بالنيابة، السيد الوزير، تعد ولاية تيسمسيلت من الولايات التي تعاني من نسبة عالية في معدل البطالة، خاصة بين فئة الشباب، خريجي الجامعات، لاسيما وأن الولاية قد ترقى مركزها الجامعي مؤخرا إلى جامعة، مما سيضاعف من عدد المتخرجين في السنوات القادمة إلى أكثر مما نتوقع، وما سيزيد الأمر تعقيدا هو غياب مؤسسات اقتصادية أو مشاريع استثمارية يعول عليها في استقطاب تلك الشريحة الكبيرة من طالبي الشغل وامتصاص نسبة البطالة وإن كانت هذه النسبة من الشباب البطال تفوق 30 ٪ على مستوى الوطن، فإن ولايتي وحتى لا أبالغ - سيدي الوزير - تفوق 40 ٪ والحل في ذلك هو تشجيع الاستثمار الحقيقي لخلق مناصب شغل لهؤلاء الشباب. إن الأمر الذي حال دون وجود معامل أو مصانع أو مناطق صناعية بالولاية، هو الطابع الجبلي الغابي الغالب على تضاريس المنطقة والقوانين التي لا تسمح باستغلال العقار الفلاحي أو الغابي، وبالتالي إعاقاة التنمية بالمنطقة. فقد أصبحت الغابة نقمة على ساكنة الولاية، في حين كان من المفروض أن تكون نعمة، الأمر الذي دفع بهؤلاء الشباب - سيدي الوزير - اللجوء إلى طلب مناصب عمل عن طريق الوكالات الوطنية لتشغيل الشباب، في إطار عقود ما قبل التشغيل والشبكات الاجتماعية (DAIS). إن مشكل البطالة - سيدي الوزير - المحترم هو الذي دفعني اليوم أن أغتنم فرصة وجودكم اليوم بيننا لكي أطلب، نيابة عن شباب تيسمسيلت، مد يد المساعدة لأبناء هذه الولاية. سيدي الرئيس بالنيابة، سيدي الوزير، إن عدد الملفات الموجودة في إطار الإدماج في ولاية		
الثلاثاء 8 رجب 1441	27	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
تيسمسيلت يقدر بأكثر من 4600 ملف، من بينها 1737 حصة لأكثر من 8 سنوات، عدد المناصب المتوفرة حاليا 1200 منصب، حسب مديرية الوظيف العمومي، ويبقى النقص بأكثر من 500 منصب، أما القرارات الصادرة عن مديرية التشغيل فتبقى أقل من 50 قرار إدماج. كما أن الإدماجات لدى مديرية التشغيل شحيحة جدا ولا تفي حتى بالحد الذي نراه أقل من المتوسط، بحيث لا تتجاوز 50 قرار إدماج. سيدي الرئيس بالنيابة، سيدي الوزير، شباب ولاية تيسمسيلت يناشدونكم اليوم، بمن فيهم خريجو الجامعات وهم يعلقون عليكم آمالا كبيرة، لفتح آفاق في سياق الشغل، قد تساعدهم من تخطي مرحلة اليأس والإحباط. وفي الأخير، دمننا في خدمة الوطن والمواطن والمجد والخلود لشهادتنا الأبرار وشهداء الواجب الوطني، تحيا الجزائر. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.	والمؤسسات التي قدمت العرض، كيف يمكن أن يكون؟! لدينا بولاية إيزي كل الوكالات مغلقة على مدار السنة، وكالات التشغيل دائما مغلقة، سيكون التلاعب إن اتبعت نفس الطريق، نود أن تمدد المدة، على الأقل، إلى 10 أيام، أظن أنها كافية. أيضا، وفيما يخص الإدماج المهني، فعمال عقود ما قبل التشغيل طال أملمهم الكبير لكي يدمجوا من طرف دولتهم، لكن وللأسف في كل مرة يأتي وزير متكلم للصحافة ويصرح بعملية إدماجهم وإلى حد الآن لم نر أية نتيجة، نحن نعرف أنه توجد صعوبات مالية، صحيح، لكن لماذا لا نتضامن مع بعضنا البعض كدولة جزائرية وننقص من الأجور الزهيدة؟ ونبدأ بمجلس الأمة، تضامنا مع زملائنا الذين يتقاضون مبلغ 12000 دج، في إطار عقود ما قبل التشغيل، أظن أن كل زملائي يشاطرونني الرأي لكي نتضامن؛ ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات التي يتقاضى عمالها أجورا لا بأس بها، هذا فيما يخص عقود ما قبل التشغيل، في نفس السياق هل تقتصر هذه العقود فقط على المتحصلين على الشهادات؟ هناك صيغة أخرى تخص الورشات للأشخاص دون المستوى، هل يتم إدراجهم في هذه الصيغة أم لا؟ بالنسبة لوكالة التشغيل - معالي الوزير- الموجودة على مستوى بلدية الدبداب والمزمع فتحها، كما قلتم، نود أن تحدد لنا اليوم، لأن هذه القضية لم تحل، كلما جاء وزير يقول بأنه سيفتحها، إلى حد اليوم ومنذ سنة 2010 ونحن نطالب بها، نود أن يحدد الموعد وأن تكون كذلك مرفوعة بشبابيك (ANGEM, CNAC, ANSEJ)، ونفس الشيء بالنسبة لبلدية برج عمر إدريس التي تنعدم بها الصناديق. هناك هيئة تابعة لوزارة العمل لا تقوم بالدور الموكل لها على أكمل وجه وهي مفتشية العمل، وذلك بعدم مراقبة المؤسسات الموجودة على مستوى إقليم الولاية، والتي تتلاعب بمناصب العمل وحقوق العمل من دون حسيب ولا رقيب. أيضا هناك تفاوت كبير في حقوق العمال، عندما يتعلق الأمر بمنصب عمل موجود عن طريق الشراكة، يعني شركة أجنبية وشركة وطنية وأعطى مثلا (GCP)، وسوناطراك... إلخ، بها امتيازات كبرى تمنح لعمال مثل هذه الشركات، لكنه إن كانت هذه الشركات لوحدها كشركة سوناطراك أو (GCP) أو كذا.. تكون أجور عمالها متدنية،	
الثلاثاء 8 رجب 1441	28	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
لماذا هذا التفاوت؟ نود أن نعرف، ككل العمال الجزائريون!! أجريت مسابقة التوظيف بسوناطراك على مستوى ولاية إيزي، حوالي أكثر من 200 منصب عمل، لكن هذا يخص كل الحائزين على شهادات وكانت نسبة الناجحين سوى 50 ٪ فقط، لا أدري لماذا هذا الإجحاف في حق الشباب البطال؟! الشباب الذي يدرس بالجامعة يفشل! وكانت المسابقة عبارة عن أسئلة شفوية، لماذا لا يعلن عن قبول أو رفض ذلك الشاب في اليوم نفسه، أي بعد إجراء اجتياز الإمتحان؟عوض ذلك، فبعد شهر أو شهرين تتم عملية التصفية على مستوى المديرية العامة بحيدرة، فيرد عليهم بأن نصفهم مقبول والنصف الآخر مرفوض، بالرغم من حيازتهم جميعا على أعلى شهادات، لا أدري إن كان الخطأ يكمن في الجامعة التي منحتة الشهادة وهو دون المستوى، أي هو غير مؤهل وهنا نعود للجامعة، أم أن هناك تلاعبا في المناصب وعلى ما أعتقد أن الأمر يكمن هنا، فيه محاباة في مسألة اختيار مناصب العمال. ونحن نسمع ونتابع مؤخرا في وسائل الإعلام قضية أخذت لغطا كبيرا في بلاطوهات الصحافة، عيب علينا ونحن في الجمهورية الجديدة وخاصة في قناة الشروق، نشاهد دكاترة بطلين؛ لم نكن نعلم بهم، فلأول مرة نسمع بهذا! دكتور بطل يدخل الجامعة، لديه الحق في التدريس لمدة 3 ساعات في الأسبوع ويتقاضى مرتبا يقارب 250 دج للساعة الواحدة، أحسب كم يصل مرتبه الشهري! عيب علينا أن نقولها ونحن في الجمهورية الجديدة، لدينا دكاترة بطلون، حوالي 10000 دكتورا، نحن نطلب من -معالي السيد الوزير - أن تجد وزارتك آلية لدمج الأدمغة الجزائرية ونخبها من الدكاترة وخاصة وأن عددهم يتجاوز 10000، هل الإشكال مع وزارة العمل أم وزارة التعليم العالي؟ فإن كانت المسألة تابعة للتوظيف العمومي، نحمل القضية للسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان لإيجاد حل مع الجهات المعنية وشكرا. السيد الرئيس بالنيابة: شكرا لك السيد العيد ماضوي؛ وبارك الله فيه. الآن وبعد هذه المناقشة الواسعة ومشاركة كل الإخوان المسجلين من أجل التدخل؛ أدعو السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، إن كان جاهزا للرد، أن يتفضل.	السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة. الكلمة الأولى التي يمكنني أن أقولها هي أن هذه المداخلات تثمن أهمية قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والذي لديه علاقة أفقية مع كل القطاعات، ومن أجل هذا فإن جل الأسئلة مست كل القطاعات وليس فقط قطاع العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي. بالنسبة لهذا القطاع، ليس وحده - في الحقيقة، الذي يوفر العمل، كما تطرق إليها العديد من الإخوان - لكنه يجسد التكامل ما بين القطاعات وخاصة عن طريق (ANEM) التي نجد أنها تواجه صعوبات كبيرة، فيما يخص عمالها، فكثير منكم قال بأن عمالها مهددون. لقد تكلم الأخ وقال إنه بولاية ورقلة قد تلقوا الضرب والتهديد والكمال لله، هم يعملون في ظروف قاسية ونحن نعرف بأن الكثير منهم احتج، وذلك نظرا لظروفهم القاسية وتم غلق مقرهم، ضربوا وهم تحت ضغوطات دائمة وأنا بالمناسبة أحييهم على العمل الذي قاموا به على مستوى كامل الوطن، دون تمييز، ولو أن هناك بعض النقائص، لكن الكمال لله، فهم يعملون دون تمييز، أنتم في الميدان وتلاحظون، هذه حقيقة، بالنسبة للشغل، بعض المؤسسات لم تفدنا بالمعلومات في الوقت المناسب، ونحن حاليا نقوم بإعادة النظر بخصوص هذا الجهاز، خاصة بالتنسيق مع مفتشية العمل التي تعمل في الميدان وحاليا على مستوى ولاية ورقلة تكلمت مع السيد والي الولاية في الأسبوع المنصرم وتم التأكيد على أنه سوف تنتقل مفتشية من الوزارة مع قطاع المحروقات لكشف خروقات القوانين على مستوى هذه المؤسسات. بالنسبة لبعض الولايات، على مستوى ولاية الواد، تكلم الأخ بخصوص تلك المنطقة التي تعتبر منطقة فلاحية وسياحية وليست بالصناعية، وعلى هذا الأساس يجب التكيف مع كل ولاية، كما قال الأخ، بحسب خصوصياتها، وحتى بالنسبة للأجهزة التابعة لنا (CNAC) و(ANSEJ) فهي محل تكيف لكي تندمج هذه الأخيرة في محيط اجتماعي واقتصادي، وبالنظر إلى 600000 مؤسسة مصغرة التي أنجزتها (CNAC) و (ANSEJ) يوجد هناك من نجح منها أما البعض الآخر فقد فشل نهائيا ومنها من تواجه صعوبات، هذه الأخيرة، نؤهلها مرة أخرى لكي نساعدهم، خاصة مع المؤسسات المصغرة التي نعمل معها في إطار هذه	
الثلاثاء 8 رجب 1441	29	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
العمليات. لقد قمنا بدراسات استشرافية لكي نرى إن وزعت هذه المؤسسات المصغرة على كل الوطن، عكس ما قمنا به سابقا حيث اتضح الفشل جليا هنا، لا يمكن لأي شاب أن يتقدم بطلبه المتضمن إمكانية الحصول على مؤسسة لكراء السيارات، حقيقة منحت هذه الأخيرة، لكنكم تعلمون بعدها ماذا جرى! إذن سيعاد النظر بخصوص هذه الأمور. بالنسبة لما تقدمتم به من اقتراحات فهي تدخل ضمن برنامج الحكومة الذي صادقتم عليه، وكل ما تكلمتم عنه مأخوذ بعين الاعتبار، لكن امنحونا الوقت اللازم لكي نستطيع، على الأقل، أن ننطلق انطلاقة إيجابية وننجح فيما ينتظرنا من عمل وحقيقة وجودنا في الطاقم الحكومي مسؤولية ثقيلة، خاصة في الوقت الراهن، فهي تكليف وليست تشريفاً وأمانة ثقيلة ندعو الله التوفيق لنا ولكم إن شاء الله.	أذكر أنه في ميدان العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي نحن نقوم بدراسات استشرافية وإجراء تحقيقات، على الأقل لا ننطلق من العدم أو دون أن تكون لدينا نظرة شاملة وكاملة والحقيقة أننا نضع برنامجا ونجسده في الميدان لكي نثمن ما هو إيجابي ونكمله ونصحح ما هو ناقص ونلغي ما هو خاطئ، هذه هي الطريقة التي نعتمدها ونتمنى أن نكون في المستوى المطلوب إن شاء الله. بالنسبة لـ (ANEM)، أذكر بأنه قبل إدراج 5 أيام، كانت المدة 21 يوما وكانت كثيرة بالنسبة للبعض فدعوا إلى تقليصها وكان الأمر كذلك، إذ وصلت المدة إلى 5 أيام ويمكن أن تجسد في الحين، باعتبار أن وسائل الإعلام موجودة حاليا وكل الوسائل المعلوماتية. لقد لاحظنا أنه بالنسبة للمدة الزمنية سوف يكون الرد مباشرة وبالنسبة لـ 5 أيام فهو الحد الأقصى والوقت هذا كاف، في الماضي كانت مدة 21 يوما غير كافية، لأنه كان كتابيا وكان العمل مشتركا بين الولايات، لكن حاليا يختلف الأمر، فكل الأمور موجودة وموضوعة في جهاز الإعلام الآلي وحتى بالنسبة للوكالات فهي تنشر بدورها وتعلم الشباب عن طريق الشاشة التي تظهر كل شيء، وحتى بالنسبة للأشخاص الذين تحصلوا على المناصب تكون في الترتيب، مثلا منصب مهندس لا يمكن أن يحصل عليه إلا المهندس ولا يمكن أن يمنح لشخص آخر تنعدم به المؤهلات المطلوبة، هذا بخصوص مسار العمليات. بالنسبة لبعض الانشغالات بخصوص شبه الطبيين، سوف أتحدث مع وزير الصحة، أعلم أن قسم شبه الطبي مطلوب كثيرا وخاصة الذين بعد فترة التدريس يعملون في المراكز الصحية مباشرة، وبخصوص القطاع الخاص، سوف أتكلم مع السيد وزير الصحة لكي يكون على دراية ويظهر لي أنه على علم بذلك.	30
كل هؤلاء العمال سيقون في أماكنهم أو أماكن مقارنة. بالنسبة للإخوان الذين تكلموا على سياسة الرواتب؛ سياسة الرواتب، وحتى بالنسبة للجنوب رأينا فرقا كبيرا بين راتب عامل بشركة سوناطراك وعامل بمؤسسات أخرى، أدرجت تعليمات أن يكون راتب العامل بأي مؤسسة يساوي على الأقل 80 ٪ من راتب العامل الذي يوجد بنفس النقطة لكي يزول الفرق الكبير بينهما. وبالنسبة لمفتشي العمل، المحلفين، هم يعملون في الميدان لرصد الخروقات الموجودة في الميدان.	العدد: 11	الموافق 3 مارس 2020
الثلاثاء 8 رجب 1441	30	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
والتشغيل والضمان الاجتماعي، رفعنا هذه النسبة إلى 1.5٪ وتدرجيا سنصل، إن شاء الله، إلى غاية 3 ٪ ولكل الفئات وليس فقط فئة خاصة. لقد تكلمت مع بعض الإخوان، منذ أسبوعين، الذين يديرون القطاع الخاص بخصوص عملية التكفل بـ 7000 معوق تقريبا، وسيتم إدماجهم في كل مؤسساتهم وهذه أيضا نعتبرها قفزة كمية ونوعية في نفس الوقت بالنسبة للمعوقين. يمكنني القول إن كل ما تكلمتم أو تطرقتم إليه أخذته بعين الاعتبار، أولا، على مستوى قطاعي الوزاري ثم على باقي قطاعات الحكومة لكي يتم التكفل به لاحقا، بالنسبة للأخ الذي تكلم عن الضمان الاجتماعي، بما أنني عملت أكثر من 20 سنة بهذا القطاع، كانت لدينا تجربة مع الأشخاص الذين يعملون في إطار التجارة غير الشرعية أو الرسمية لإدماجهم، وكان لهذه التجربة صدى كبير بالنسبة للمنظمة العالمية للشغل التي أخذتها كنموذج ونحن بهذه الكيفية أدخلنا الكثير من التجارة غير الرسمية إلى الرسمية، لكن بالنسبة للأجراء أيضا، يجب أن يعرف رب العمل أنه مطالب بالتصريح بالعامل، لا يمكن أن أقبل ما يحصل، أي يتفاهم رب العمل مع العامل بعدم التصريح به للاستفادة من إضافة إلى راتبه الشهري، أولا يجب أن نعرف أن هذا العامل لابد أن يستفيد من تغطية صحية، إضافة إلى التقاعد فيما بعد، وبالتالي لابد من عملية تحسيس في هذا الجانب وكذا الرقابة. وبالنسبة لمشروع القانون سوف يكون صارما، لأننا سوف نطبقه في الميدان، هكذا، على الأقل، لا يكون فيه عجز يمس صندوق الضمان الاجتماعي وعجز يمس أيضا صندوق التقاعد الذي يعاني ماليا، كما نعلم، عجزا كبيرا بالنسبة للأجراء. أذكر أنه بالنسبة للقسط الذي يدفع كاشتراكات أو على شكل اشتراكات ليس فقط 35 ٪، لما يدخل أي رب عامل أشخاص وعمال جدد لديهم تسهيلات بالنسبة للاشتراكات، إذن نعرف أيضا أن الأشخاص الذين يعملون في القطاع والذين تتكفل بهم الدولة، بالنسبة للاشتراكات فهي ضئيلة، ولكن يتكفل بهم الضمان الاجتماعي بنفس الكيفية. بالنسبة لمسألة التقرب، الأخ الذي تدخل بخصوص بلدية الدبداب، أقول له بأن المشكل سوف يحل نهائيا، لأننا أبدينا موافقتنا لفتح مركز بالدبداب، فنحن ننتظر فقط السيد الوالي الذي يعطينا المقر، بعد أن وافق هو كذلك،	لكن هناك بعض مناطق الظل ولا يمكن أن ننشئ مراكز في أي مكان، فبالنسبة لهذه المناطق إستحدثنا ما يسمى بشبابيك متنقلة بواسطة سيارات مجهزة بوسائل الإعلام وهي مفيدة للمرضى كذلك وكل ما تحتاج إليه هناك، تجده عن طريق شبابيك متنقلة يديرها عمال، يمكنهم أن يقوموا بعملية تحيين بطاقة الشفاء أو تجديد الملفات، أي الشاباك هو الذي ينتقل إلى الأشخاص وليس العكس وهذا أمر يدخل في إطار التسهيلات. في الخلاصة، أشكركم كلكم على ما تقدمتم به، وكل انشغالاتكم تدخل ضمن برنامجنا وفي إطار برنامج الحكومة الذي ناقشتموه ثم صوّتم عليه. أيضا، نحن كلنا جزائريون وكلنا نحب الجزائر ولا مفر منها وكلما وجدنا مت دخلا يتكلم بحماس إلا ونحزم أنه يحب الجزائر ولا ينتقد من أجل الانتقاد، وأثمن هذا كثيرا ونطلب من الله أن يمنحنا القوة وأتوجه خاصة إلى الشباب الذين هم الآن يستمعون لنا أن يمنحونا الوقت اللازم، من أجل التكفل بهم، بالنسبة لنا كل الشباب هم أبناءنا ولا يوجد شخص لا يحب أبناءه وبارك الله فيكم.	11
الثلاثاء 8 رجب 1441	31	الموافق 3 مارس 2020
رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الزوال	الموافق 3 مارس 2020	الموافق 3 مارس 2020

محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة

المنعقدة يوم الثلاثاء 8 رجب 1441

الموافق 3 مارس 2020 (مساءً)

الرئاسة: السيد مليك خديري، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة

والدقيقة التاسعة عشرة مساء

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بعضوي الحكومة؛ السيد وزير البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، ممثل الحكومة، والسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، وبالمساعدين والمرافقين لهما، وكذلك زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر وأسرة الإعلام؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية. إذن، واستنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 - 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في أعمالنا وفي البداية أحيل الكلمة إلى السيد ممثل الحكومة، وزير البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، لعرض مشروع القانون، فليفضل مشكورا.

السيد وزير البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد نائب الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدة الوزيرة،

أشرف التذكير أن القانون المتعلق بالإجراءات الراديوية جاء لسد الفراغ التشريعي الذي ميز هذا المجال. حيث إن المنظومة القانونية الحالية، لم تخط بجميع الجوانب المتعلقة، بتنظيم وتسيير طيف الذبذبات السلوكية واللاسلكية، وكذا المحطات اللاسلكية الكهربائية الخاصة، كما لم يمنح هيئات القطاع، لاسيما الوكالة الوطنية للذبذبات، الوسائل القانونية التي تخول لها التدخل بطريقة ناجعة للوصول للاستعمال الأمثل لطيف الذبذبات وضمان مراقبة اقتناء واستغلال التجهيزات والمحطات اللاسلكية الكهربائية التي تعتبر معدات حساسة. وهذا ما خلف أثارا سلبية على المصالح والمنافع التي يمثلها هذا الأخير بالنسبة للجزائر، الوطن، من حيث الميدان

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيد وزير البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، ممثل الحكومة، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. تتشرف لجنة التجهيز والتنمية المحلية، لمجلس الأمة، بعرض تقريرها التمهيدي، الذي أعدته حول المشروع المتعلق بالاتصالات الراديوية.

المقدمة

بناء على إحالة من قبل السيد صالح فوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، على لجنة التجهيز والتنمية المحلية، لمجلس الأمة، بتاريخ الإثنين 16 ديسمبر 2019 والمتضمنة مشروع القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية، عقدت اللجنة اجتماعا برئاسة السيد محمد عامر، رئيس اللجنة، صبيحة يوم الثلاثاء 25 فيفري 2020، بحضور السيد محمد بوطيعة، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، والسيد وحيد فاضل، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بالشؤون الإدارية والمالية، والسادة رؤساء المجموعات البرلمانية، الممثلة في مجلس الأمة، قدم فيه ممثل الحكومة، السيد إبراهيم بومزار، وزير البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، عرضا مفصلا عن مشروع القانون، بعدها طرح أعضاء اللجنة أسئلتهم وانشغالاتهم وملاحظاتهم، حول محتوى المشروع والتدابير التي تضمنها، والتي أجاب عليها ممثل الحكومة وقدم مزيدا من الشروحات والتوضيحات بشأنها.

عرض مشروع القانون ودراسته على مستوى اللجنة

1 - ملخص عرض ممثل الحكومة:

قدم ممثل الحكومة، السيد إبراهيم بومزار، عرضا مفصلا أمام اللجنة، تطرق فيه إلى ظروف إقامة واستغلال محطات الاتصالات الراديوية والتي خضعت عقب استرجاع السيادة الوطنية لأحكام الأمر رقم 63-439، المؤرخ في 8 نوفمبر سنة 1963، والذي يتعلق بمراقبة المحطات اللاسلكية الكهربائية الخاصة، والذي لا يزال ساري المفعول، إذ لم

الاقتصادي والتقني، وكذا مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، سواء من الجانب الأمني لأن هناك معدات حساسة أو من الجانب الاقتصادي لم تكن هناك إيرادات للخزينة العمومية وكذا الجانب الاجتماعي. ويعد مشروع القانون موضوع النقاش، الإطار التشريعي الذي سيسمح للوكالة الوطنية للذبذبات بالقيام بمهام سيادية نيابة عن الدولة، لاسيما تلك المتعلقة بالتجهيزات الحساسة الراديوكهربائية.

وتسيير وتخطيط طيف الذبذبات، وهذا من خلال إضفاء الطبيعة القانونية الملزمة لها، كسلطة وطنية، وتعزيز صلاحياتها وتوضيحها، كما عالج هذا المشروع محاور أساسية على سبيل المثال التشويش وتنظيم وتجهيز مركبي المحطات، ومراقبة استعمال المحطات وكذا طيف الذبذبات السلوكية الكهربائية، حيث تم النص على تأهيل أعوان الوكالة الوطنية للذبذبات لمراقبة ومعاينة مخالفة القانون.

الإطار السابق لم يكن يخوّل هذه الصفة للأعوان وكذا تحديد الأحكام الجزائية والأحكام الانتقالية لضمان مرحلة انتقالية، تمكن المستعملين الحاليين من ملائمة وضعيتهم القانونية والإبقاء على النصوص التنظيمية الحالية سارية المفعول، إلى غاية صدور النصوص التنظيمية لمشروع القانون المعروف على مجلسكم الموقر، تجدر الإشارة إلى أن الوزارة شرعت بتهيئة النصوص التنظيمية.

وفي الختام، أتوجه بشكري الخالص للسيدات والسادة الأعضاء والسيدات والسادة أعضاء لجنة التجهيز على ملاحظاتهم القيمة.

كما سنقوم بالإجابة على مختلف التساؤلات التي ستطرح من طرف أعضاء مجلس الأمة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، ممثل الحكومة، على تقديمه لهذا المشروع.

الآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة التجهيز والتنمية المحلية، ليقراً على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة المختصة، فليفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي الكريم.

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
يكن بالإمكان إقامة أو استعمال أو تجهيز لا سلكي كهربائي خاص لإرسال أو استقبال الإشارات أو المراسلات خارج الشروط المنصوص عليها في هذا الأمر. وأشار أنه بعد ذلك جاء الأمر رقم 75- 89، المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1975، والمتضمن قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ولم يشر إلى الأمر رقم 63 - 439، المذكور أعلاه، على اعتبار أن قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية، خلال هذه الفترة، كان خاضعا لاحتكار الدولة التام. كما أوضح أنه وعلى الرغم من صدور القانون رقم 2000 - 03، المؤرخ في 5 جمادى الاولى عام 1421 المؤرخ 5 غشت سنة 2000، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الذي سمح بفتح سوق المواصلات السلكية واللاسلكية للقطاع، فإنه لم ينص على إطار قانوني أو تنظيمي لتسيير طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية، أو المحطات اللاسلكية الكهربائية الخاصة، إلى غاية سنة 2002، أين تم إنشاء الوكالة الوطنية للذبذبات، بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02- 97 المؤرخ في 18 ذو الحجة عام 1422 الموافق 2 مارس سنة 2002، أسندت إليها المهام المتعلقة بتسيير ومراقبة طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية وذلك في غياب أي نص قانوني يؤطر هذه العمليات. وأضاف أنه بسبب طبيعتها القانونية، كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، لم تتمكن هذه الوكالة المنشأة من الاستجابة لكل المتطلبات اللازمة، خاصة ما تعلق بضمان المهام السيادية ذات الأهمية القصوى والتي تمس الأمن الوطني على وجه الخصوص، لاسيما بالنظر إلى التجهيزات الحساسة التي تملكها وتستعملها في إطار نشاطاتها لمراقبة الطيف. لذلك جاء المرسوم التنفيذي رقم 09 - 410 ، المؤرخ في 23 ذو الحجة عام 1430 الموافق 10 ديسمبر سنة 2009، المحدد لقواعد الأمن، المطبقة على النشاطات المنصبة على التجهيزات الحساسة، ببعض الأحكام المتعلقة باقتناء واستغلال محطات الاتصالات الراديوية، إلا أن تطبيقه بقي غير كاف، خاصة ما تعلق بالأحكام الجزائية الضرورية للحد من التجاوزات، وكذا لعدم تحديد السلطة المختصة في مجال تطبيق قواعد تسيير ومراقبة الطيف.		
الثلاثاء 8 رجب 1441	34	الموافق 3 مارس 2020

الأمر الذي استوجب إصدار القانون رقم 18 - 04 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10مايو سنة 2018، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية والذي ألغي بموجبه القانون رقم 2000 - 03 السالف الذكر، لوضع إطار قانوني جديد للتسيير والحفاظ على طيف الذبذبات، وتغطية المعطيات الجديدة للتكنولوجيا من جهة، وفتح المجال التجاري للمواصلات السلكية واللاسلكية من جهة أخرى.

وضمن هذا المسعى، أوضح ممثل الحكومة، أن مشروع القانون الجديد، محل دراسة اللجنة اليوم، يأتي لتأطير إقامة واستغلال واستعمال الشبكات والمنشآت أو التجهيزات المطرفية اللاسلكية الكهربائية ولمنح وتخصيص الذبذبات اللاسلكية الكهربائية ولضبط حالات التشويش ولمراقبة الطيف على المستوى الوطني وذلك تماشيا مع الاتفاقيات والتوصيات والتنظيمات الدولية.

2 - النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة:

إستهل أعضاء اللجنة مداخلاتهم بالإشادة بالإصلاحات التي يعرفها قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وأهمية مشروع القانون محل دراستهم في الوقت الحالي، كما ثمنوا الأحكام التي تضمنها والأهداف المتوخاة من إنشاء الوكالة الوطنية للذبذبات وتحديد مهامها.

كما انتهزوا الفرصة لطرح انشغالات محلية، ارتكزت على ضعف التغطية بشبكة الأنترنت وضعف خدمات البريد على مستوى بعض الولايات.

وأما فيما يخص مشروع القانون محل دراسة اللجنة، فقد عبر أعضاء اللجنة عن جملة من الانشغالات والتساؤلات، نوجزها على النحو الآتي:

- الإجراءات المتخذة حيال عدم توفر السيولة على مستوى مراكز البريد، وماهي النظرة الاستشرافية لقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، فيما يخص بريد الجزائر، وبالتحديد عملية الدفع النقدي.

- سبب ضعف طيف الذبذبات والاتصالات الراديوية في بعض المناطق من التراب الوطني.

- مشكل البيروقراطية التي يعرفها القطاع وكيفية التواصل مع مسؤولي ومديري ورؤساء فروع بريد الجزائر لحل مشاكل المواطنين.

- ماهو الشباك الموحد؟

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
- توضيح الفقرة الثانية من المادة رقم (7) . - بالنسبة للمادة (11) والتي تنص على خضوع مركبي محطات الاتصالات الراديوية لترخيص تمنحه الوكالة بعد دفع أتاوى، فما هو توضيحكم لهذا الأمر؟ وكيف سيتم دفع الأتاوى؟ - بخصوص كثرة إحالة مواد مشروع القانون، محل الدراسة على التنظيم، هل تم تحضير هذه النصوص؟ - نقص وانعدام تغطية شبكات الاتصال عبر كامل ولايات الوطن تقريبا، الأمر الذي يحول دون تقديم الإسعافات اللازمة، في حالة وقوع حوادث المرور واتخاذ التدابير اللازمة لذلك. 3 - ملخص التوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة: إستخلصت اللجنة من الشروحات والتوضيحات التي قدمها السيد ممثل الحكومة، حول النقاط التي طرحت خلال الدراسة، ما يلي: - أكد السيد ممثل الحكومة على الأهمية التي يكتسيها مشروع القانون محل دراسة اللجنة، من أجل ترقية قدرات الترددات الراديوية لضمان الاستخدام الرشيد والعادل والكفاء في هذا المجال، إلى جانب التمكن من تقديم خدمات اتصالية راديوية عالية الجودة. - وفي نفس السياق، أوضح أن مشروع القانون يهدف أساسا إلى وضع تشريع قانوني وتكييفه مع المستجدات الحاصلة لتهيئة الظروف وتلبية حاجيات المواطنين وضمان التواصل الجيد عبر آليات وأدوات وتقنيات رفيعة المستوى، وتمكين المختصين من إجراء دراسات في أنظمة الاتصالات الراديوية، وهو ما يدعو لتأطير أحسن لنشاطات المتعاملين والتكفل بالخدمات المقدمة عبر الشبكات. - كما أكد رغبة الدولة في تعميم وتسهيل النفاذ إلى خدمات البريد والمواصلات الإلكترونية عبر كافة التراب الوطني، مع التأكيد على تعزيز وتحسين الخدمات الموفرة للمواطن في مجال البريد، واقتراح وضع وتخصيص شبك، خلال يوم في الأسبوع، لاستقبال المواطنين وتسجيل انشغالاتهم في هذا المجال وتحويلها إلى الجهة المختصة للفصل فيها. - وفي نفس السياق، أوضح أن مؤسسة البريد بصدد تحسين وفتح مكاتب جديدة قريبا، ليصل عددها إلى 4.000 مكتب بريدي.		
الثلاثاء 8 رجب 1441	35	الموافق 3 مارس 2020

- بالنسبة للنصوص التنظيمية التي يحيل إليها مشروع القانون محل الدراسة، أوضح السيد ممثل الحكومة أنه تم الشروع في تحضيرها مسبقا من طرف مجموعة عمل تم وضعها، وهذا للتمكين من التطبيق الفعلي لمشروع القانون لاحقا دون عراقيل .

- بخصوص مشكل ضعف البث والإرسال للقنوات الإذاعية والتلفزية الوطنية، في بعض المناطق، وتداخل ترددات وموجات قنوات أجنبية على الوطنية، أوضح السيد ممثل الحكومة أن الأمر ليس من صلاحيات قطاعه وإنما هو من صلاحيات وزارة الاتصال ومؤسسة البث الإذاعي والتلفزي.

- وبخصوص مجال تطبيق مشروع هذا القانون، أوضح أن أحكامه تطبق على كل نشاط يستعمل طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية على التراب الوطني، وكذا في المجال الجوي الجزائري لإرسال معلومات من إقليم الجزائر نحو دول أجنبية، طبقا لاتفاق دولي على متن سفن تبحر أو طائرات تحلق في الإقليم البحري أو المجال الجوي الجزائري عبر / أو باستخدام الوسائل الساتلية المستغلة انطلاقا من الجزائر.

كذلك تطبق أحكامه، دون استثناء، على كل الخدمات السلكية والكهربائية، المعرفة في نظام الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات وكذا المحطات والأنظمة اللاسلكية الكهربائية، المعرفة والمصنفة هي الأخرى في نظام الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات.

وفي نفس السياق، تضمن مشروع هذا القانون أحكاما جزائية تدين بمجموعة من العقوبات لكل المخالفين لقواعد الترخيص أو الحيازة أو الاستعمال المنصوص عليها فيه.

- وبشأن الاتصالات الساتلية الوطنية، عن طريق القمر الصناعي الجزائري (ألكوم سات - 1)، فإنه باتفاق مع الدول المجاورة وطبقا لأحكام الاتحاد الدولي للاتصالات، يحدد مجال تغطيته ونطاق بثه للترددات على المجال الوطني وكذا دول الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا وتونس، أما بالنسبة للاتصالات الخاصة بالملاحة البحرية، فإنه يغطي فقط مجال 12 ميلا.

- وبخصوص الشباك الموحد، وطبقا لمشروع هذا القانون، فإنه تخضع عملية إقامة واستغلال محطات الاتصالات الراديوية، لترخيص تعده الوكالة الوطنية للذبذبات، بعد موافقة مصالح كل من وزارة الدفاع الوطني، الداخلية

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
والمواصلات السلوكية واللاسلكية. - وبشأن كيفية تسديد الأتاوى المنصوص عليها في مشروع القانون محل دراسة اللجنة، فستحدد عن طريق التنظيم. الخلاصة من خلال دراستها لمشروع القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية والنقاش الوافي الذي دار حوله، خلصت اللجنة إلى أن مشروع هذا القانون يهدف أساسا إلى تأطير مجال استغلال الشبكات والتجهيزات اللاسلكية الكهربائية وضبط حالات التشويش ومراقبة الطيف على المستوى الوطني تماشيا مع الاتفاقيات والتوصيات الدولية في هذا المجال، كما يرمي أيضا إلى مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال الاتصالات الراديوية، لاسيما في ظل التزايد الكبير في عدد ونوع التجهيزات المستخدمة في ذات المجال. ذلكم هو، السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة التجهيز والتنمية المحلية حول مشروع القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية، المعروف عليكم للمناقشة؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على قراءته التقرير التمهيدي، والآن ننتقل إلى الجزء الثاني من أعمال هاته الجلسة والمتعلق بالنقاش العام حول مضمون مشروع القانون المعروض علينا؛ والكلمة للمسجل الأول في القائمة والراغب في التدخل، السيد أحمد بوزيان، فليفضل مشكورا. السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذي بحمده تدوم النعم وتتم الصالحات والصلاة والسلام على المصطفى، إمام المصطفين الهداة، وقدوة العالمين في كل الأوقات والرضا على آله وصحابه الثقة، أما بعد؛ سيدي رئيس الجلسة الموقر، السيد وزير البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية المحترم،	السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة، زميلاتي، زملائي الأكارم، أسرة الإعلام، الحضور الكرام، طبتم وطاب مشاكم وتبوأتم من اللجنة مقعدا. كنا نقول قديما، ما أبعد الكون وأوسع في مراميه وشساعته، فصرنا نقول ما أضيقه، حين تضاءلت المسافات وطويت الأبعاد، والحدود والتخوم، فغدت رجراجة على حد قول "جاكبسن". فإذا بما يحدث في كبريات العواصم والمدن صار معلوما، حتى في أقصى المداشر والقرى. لقد أحال الإعلام والتواصل العالم إلى قرية صغيرة، وإنني أقول من يمتلك إعلاما قويا يمتلك وجودا فاعلا ومؤثرا. من هنا، يمكننا القول بأن هذا العالم قد تجاوز مرحلة القرية الكونية التي بشرت بها العولمة في نهاية القرن الماضي؛ وأصبح العالم أشبه بكشك لبيع وسائل الاتصال وأحلام السفر إلى المستقبل عبر الزمن، فأضحى الفضاء هو ميدان التفوق والسيطرة على الآخر. وهكذا امتلأت فضاءاتنا بهذه الأقمار الصناعية التي ترصد كل شاردة وواردة في هذا الملكوت واستعمل الأثير كنوع آخر من أنواع الاستيلاء والسيطرة، فجاءت هذه الذبذبات السلوكية واللاسلكية لترسم مستقبلا جديدا للإنسان على الأرض، لكنها في الحقيقة خطوات عملاقة لهذا الإنسان نحو المستقبل في الزمن ونحو المجرات الأخرى في المكان وسبحانه تعالى القائل: «يامعشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان» صدق الله العظيم. في هذا الإطار، جاء مشروع هذا القانون لتكون لبلادنا قدم سبق في مواكبة الركب الحضاري المتطور، بنفس تطور العلم والتكنولوجيا، لتضمن لنفسها مكانة لاثقة بين الأمم الرائدة في هذا المجال وما ذلك على الله بعزیز. قد يكون مشروع هذا القانون قد جاء متأخرا، لكنه قد يعوض حتما النقص في التحقيق الكامل للمهام السيادية ذات الأهمية القصوي التي تمس بالخصوص الأمن الوطني، حيث جاءت جل القوانين السابقة مفتقرة	
الثلاثاء 8 رجب 1441	36	الموافق 3 مارس 2020

لأي أساس قانوني أو تنظيمي في النيابة عن الدولة في تحقيق السيادة الشاملة، وهذا الخلل يلاحظ بسبب طبيعة المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، حتى وإن استدركت بمراسيم تنفيذية، إلا أنها غير كافية من حيث التطبيق لافتقارها للأحكام الجزائية في الحد من التجاوزات، والسلطة المختصة في مجال تطبيق قواعد تسيير هذه المؤسسات. لذا بات من الضروري تخيين بعض القوانين للحفاظ على هذه الموارد النادرة، وكذا فتح المجال التجاري، فيما يخص المواصلات السلكية واللاسلكية. لأجل هذا كله وفي هذا الاتجاه، جاء مشروع هذا القانون لتأطير إقامة، استغلال واستعمال الشبكات، المنشآت والتجهيزات السلكية واللاسلكية. كما يهدف مشروع هذا القانون إلى تأطير، اقتناء، حيازة، إقامة، استغلال واستعمال الشبكات، المنشآت أو التجهيزات الطرفية اللاسلكية الكهربائية. ويتم تطبيق مشروع هذا القانون على كل نشاط يستعمل طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية على التراب الوطني وفي المجال الجوي الجزائري. وقد تضمن في مادته الثانية أهداف هذا التطبيق. كما جاء في الفصل الثاني أيضا شروط الموافقة على منح التراخيص لإقامة محطات الاتصال الراديوي، مع تحديد الجهات التي يجب أخذ موافقتها. وركز في فصله الثالث على منح وتخصيص الذبذبات اللاسلكية الكهربائية، مع تحديد الجهات التي تمنح لها هذه الذبذبات، مع إلزامها بتقديم مخطط تخصيص الذبذبات اللاسلكية الكهربائية الممنوحة لها بانتظام إلى الوكالة المخولة. أما في الفصل الرابع الذي جاء معنونا بـ «التشويش» فقد حدد مشروع هذا القانون الخطوط الحمراء التي يجب ألا تتجاوزها محطات وأنظمة الاتصالات الراديوية فيما يخص التشويش الضار. وجاء الفصل الخامس موسوما بـ «المراقبة»، حيث حدد الجهة المخوّل لها مراقبة طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية وهي الوكالة التي لها السلطة الوطنية في تحقيق هذه المراقبة، وكذا شروط إقامة واستغلال محطات الاتصالات الراديوية، محددًا في الآن ذاته الأعوان التابعين للوكالة، واضعا شروط تعيينهم وتنظيمهم.	وركز الفصل السادس على إعادة توزيع طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية. أما الفصل السابع فتضمن الأحكام التي تلحق مخالفي هذه القوانين، خصوصا تلك التي يعمد أصحابها إلى إقامة محطات اتصال راديوية من دون تراخيص. وختمها بالفصل الثامن الذي ركز على الأحكام الانتقالية والنهائية والمتضمن أيضا الإبلاغ عن محطات الاتصال الراديوية أو المستغلة مسبقا من دون تراخيص الاستغلال. وفي الأخير، وقبل أن أختم مداخلتي ومن هذا الموقع الذي يحتم علينا أن ننقل أهات الشعب، وباعتباري من ولاية تيارت فإنني أتوجه إلى السيد وزير التربية الوطنية، من خلال السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، بهذا الانشغال الذي أقض مضاجع هذا القطاع، بخصوص مديرية التربية لولاية تيارت التي تغولت مما دفعها إلى التنطع ومعاملة شريحة كبيرة من أبنائنا معاملة العبد الأجير وكأن الدولة غائبة، إذ وصل بها الأمر إلى التلطف بكلمات نابية جارحة، حتى لا نقول إنها وقحة في حق من طالبو بالإدماج وهم في مهمة أقل ما يقال عنها إنها نبيلة، ولذا نطالب السيد وزير التربية الوطنية، بإبعاد هذه المديرية المتغترسة التي عاثت في القطاع فسادا على جميع الأصعدة والمستويات، وهو مطلب لظالما تكرر وألح عليه المربون غير أن علاقات لها هنا وهناك تجعلها في منأى من العقاب. هذا باختصار ما أردت الإدلاء به، بعد اطلاعي على مشروع هذا القانون، الذي أراه قانونا سياديا بامتياز. شكرا لكم على كرم الإصغاء. السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي العضو، الكلمة الآن للسيد الغالي مومن، فليتفضل مشكورا. السيد الغالي مومن: بسم الله الرحمن الرحيم على الله نتوكل وبه نستعين. السيد رئيس الجلسة، السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، السيدة المحترمة وزيرة العلاقات مع البرلمان، الزميلات والزملاء الأفاضل، أسرة الإعلام،	
الثلاثاء 8 رجب 1441	37	الموافق 3 مارس 2020

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020) مجلس الأمة العدد: 11	السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي العضو، الكلمة الآن للسيد عبد القادر شنيني، فليتفضل مشكورا. السيد عبد القادر شنيني: شكرا للسيد رئيس الجلسة. السيدة الوزيرة، السيد الوزير، زميلاتي، زملائي، رجال الصحافة، السلام عليكم. سيدي رئيس الجلسة، تدخلتي قصير، لأن الموضوع تقني محض، يحدد مجال استعمال الذبذبات، يعرف بالاتصالات الراديوية، كيفية استعمالها ومن له الحق في استعمالها. الشيء - سيدي الوزير - الذي نثمنه هو إعطاؤه الإطار القانوني، حرصا منكم على أمن البلاد. لا أريد أن أعقب لأنكم أدرى بالموضوع. غير أنني، سيدي الوزير، ما لاحظناه في هذا الإطار هو التطور السريع لاستعمال هاته الوسائل خاصة في ميدان الاتصالات الهاتفية، الهاتف النقال، أو في مجالات أخرى والتي تحتاج إلى أعمدة التواصل، والتي أصبحت مترامية عبر المدن والموجودة في الكثير من الأحيان قرب المدارس ودور الحضانة، والمعلوم أن الذبذبات مهما كان نوعها مضرة بصحة الإنسان ولا نرى من طرفكم ولا في هذا المشروع إجراء رقابيا، يحدد المسافات والأماكن بين الأعمدة والتي شوهت صور المدن أو دراسة صحية، من خلالها نتفادى الضرر. معالي الوزير، هناك عبر الطرق أماكن سوداء، تقع فيها حوادث مرور مؤلمة ولكن لا نجد فيها أية محطة، أية أعمدة اتصال، الهاتف مثلا، نتمنى من سيادتكم إعطاءها كل الاهتمام على الأقل حتى يكون تدخل رجال الحماية المدنية سريعا وشكرا. السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر شنيني، وآخر متدخل هو السيد نور الدين بالأطرش، فليتفضل مشكورا. السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي رئيس الجلسة المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم، ثم الصلاة
والسلام على المصطفى الهادي الكريم. السيد رئيس الجلسة المحترم، السيد وزير البريد والمواصلات المحترم، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة، زميلاتي، زملائي الأفاضل، أسرة الإعلام والصحافة، الحضور الكريم، سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته. أردت أن أنطلق من تدخلتي هذا، سيدي الوزير، إلى ما تداول على لسان زميلي قبل قليل، السيد بوزيان، وشد انتباهي إلى ما تداول على لسانه، حين قال بأن من يمتلك الإعلام، يمتلك الوجود. وقياسا على ذلك، قرأت مؤخرا كتابا، عنوانه "في كل بيت داعشي"، العنوان يظهر بأن كلمة داعش، ربما، تعني معناها الحقيقي الذي يعرفها الجميع ولكن لما تصفحت حيثيات ذلك الكتاب فهمت ما معنى هذه الكلمة. و شد انتباهي أيضا إلى عنوان جد مهم ضمن هذا الكتاب، هذا العنوان يقول من يمتلك الإعلام، يمتلك الناس. وفعلا، وفي الوقت الراهن تقاس الدول بإعلامها، إذا كان إعلامها متطورا فاعلم أن تلك الدولة فعلا متطورة، وإذا كان إعلامها متدنيا، فاعلم أن تلك الدولة متدنية. والسؤال الذي نظرحه الآن، ربما، عن الإعلام في الجزائر، انطلاقا من قطاعكم، السيد الوزير، أين نرتبه؟ أمر آخر، سيدي الوزير، لما نرى مؤسسة مالية، مثل البريد والمواصلات، تنعدم فيها شروط الأمن، لا يوجد فيها مثلا كاميرات المراقبة ولا حتى أعوان الأمن، في حين أن هناك مؤسسات أدنى وأقل شأنًا منها، تجد فيها وسائل الأمن، من حراس أو كاميرات. وكلنا يعلم بأن بعض الوافدين على مركز البريد، عند سحب مبالغ مالية وعند خروجهم يلتقون في بعض الأحيان ببعض المجرمين، فينهبون منهم تلك الأموال التي سحبوها وكل الأعين تتوجه إلى مصلحة البريد، لأن تلك المصلحة لا تتوفر على حراس أمن ولا على كاميرات. سبق لي، بمناسبة سابقة أيضا، تكلمت مع المشرفة على القطاع سابقا، على هذا الأمر، من أجل التكفل به ولكن ظهر بأنه بقي يراوح نفسه لحد الآن.	الثلاثاء 8 رجب 1441

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)	مجلس الأمة	العدد: 11
تحية طيبة خالصة ملؤها الإخاء والسلام. في البداية، مرحبا بكم، السيد الوزير، في رحاب مجلس الأمة. إن نص مشروع القانون المعروض أمامنا اليوم، يشكل نقلة نوعية وقيمة مضافة في قطاع الاتصالات الراديوية ببلادنا، وإن كنا، سيدي الوزير، نثمن الإجراءات والتدابير التي جاء بها مشروع القانون هذا، إلا أنني ارتأيت، أن أقدم، في عجلة، بعض التوصيات والاقتراحات، لعلها تساهم في سد بعض الاختلالات التي يعرفها قطاع البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، نوجز هذه التوضيحات فيما يلي: - نقترح، السيد الوزير، تشديد الرقابة، خاصة بالنسبة للشركات العاملة بالجزائر في هذا الميدان... كما ننادي بضرورة خضوع الأجهزة المستوردة لرقابة وزارة الدفاع الوطني، أعيد هذه الكلمة جيدا وأعي ماذا أقول. وفي نقطة أخرى، أود الإشارة إلى أن المناطق الحدودية للوطن التي تعرف تداخلا في الذبذبات الهاتفية، مما يستدعي هذا الأمر وقفة جادة لمعالجة هذا الخلل، وهنا نؤيد ما جاء به المشروع من خلال إعطاء صلاحيات أوسع للوكالة الوطنية، لتمكينها من أداء مهامها في مجال ضبط حالات التشويش ومراقبة الطيف الذبذبي على المستوى الوطني. هذا فيما يتعلق بجانب المواصلات السلوكية واللاسلكية، أما فيما يتعلق بجانب البريد، سيدي الوزير، أغتنم هذه الفرصة، فمراكز البريد المنتشرة عبر ربوع الوطن تؤدي خدمات للمواطن وعلى اتصال مباشر بالمواطن، لكن وجب مراقبتها، فنسمع من حين لآخر اختلاسات على مستوى هذه المراكز، مما يستدعي البحث عن أنظمة جد حديثة لتعميم المراقبة والحد من هذه الظاهرة في حينها... سيدي الوزير، أعود إلى ولاية تبسة، محل إقامتي، لأعرض بعض انشغالات الساكنة بها، فمثلا دائرة العقلة، تنادي بفتح مركز بريدي إضافي، فلا يعقل لدائرة بها 37000 نسمة، وتتوفر على مركز بريدي واحد! أريد، سيدي الوزير، أن ننظم هذا القطاع جيدا، بما أنك المسؤول الأول على رأسه، ولكي يؤدي مركز بريد خدمات، لابد أن نحدد السقف، مثلا لكل 8000 أو 10000 نسمة مركز بريدي واحد، فإذا تجاوزنا 10000 لابد من مركزين، إلى 20000 وهكذا. أود نظرة استشرافية لكي لا نحرم جميع مناطق الوطن،	هذا مثال فقط! 37000 ساكن لديهم مركز بريدي واحد! لا يعقل هذا، سيدي الوزير، سيخلق مشاكل وطواير، وخلق كثيرا من الأشياء وبودي نظرة استشرافية صحيحة؛ ولم لا تعمم على مستوى الوطن؟ كذلك في بلدية السطح، لا يوجد بها مركز بريدي! بلدية فكان، الأشغال متوقفة وبلدية أم علي نفس الشيء، المركز يراوح مكانه، الأشغال متوقفة والعملية مسجلة منذ 2010. أنا، سيدي الوزير، أنقل لك هذه الانشغالات بكل أمانة وهي موجودة في الميدان. فسكان بلدية أم علي يناشدونكم، من أجل انتشالهم من هذه العزلة. أما باقي البلديات: بلديات بئر العاتر، الشريعة، الماء الأبيض، وتبسة المدينة، فهنا نشير بأن رؤساء البلديات المعنية قد قاموا بمنح مقرات لتجهيتها كمراكز بريرية، لكن أشغال التهيئة لم تنطلق لحد الآن! هذا فيما يخص الجانب المحلي، أنتقل إلى بعض الأسئلة في الجانب الوطني. بالأمس القريب كنا نناقش في هذا المجلس الموقر مشروع قانون البحث العلمي والتكنولوجي، وعلى ما أظن المصادقة غدا أو بعد غد. وعليه، هل هناك تنسيق مع الجامعة فيما يخص هذا المجلس؟ مجلس البحث العلمي والتكنولوجي استحدث من أجل فتح مخابر من أجل البحث. أريد أن يكون فيه ربط مابين وزارتك وهذا المجلس. سؤال آخر، سيدي الوزير، كيف يتم مراقبة متعاملي الهاتف النقال؟ وماهو حجم الضرائب والعائدات لهؤلاء المتعاملين؟ سؤال آخر، ماهي المرتبة التي تحتلها الجزائر عالميا بخصوص تدفق الأنترنت؟ في السابق، سمعنا عن تصدير الأنترنت، لكننا نشكك في هذا الأمر، أريد توضيحا، سيدي الوزير، على ما أظن أن الجزائر تحتل المرتبة 14 من أصل 23 عربيا، فكيف لها أن تصدر الأنترنت وهي في هذه المرتبة؟! سيدي الوزير، عفوا ربما تطاولت قليلا ولكن هذه معاناة لبعض الساكنة وبعض الأمور، خاصة، نريد التوضيح فيها ولكم جزيل الشكر.	
الثلاثاء 8 رجب 1441	38	الموافق 3 مارس 2020

وبالتالي، نلتهم منكم، السيد الوزير، أن تؤمنوا مراكز البريد، بما يتواءم والوافدين على هذا المركز.

أمر آخر، السيد الوزير، مؤخرًا تكلمنا على سبل التنمية في الجزائر، يظهر بأن التنمية في الجزائر لابد أن تنطلق من مثل هكذا ممارسات.

مثلا: آلة التسديد عن طريق البطاقة، على مستوى كل المحلات التجارية، لماذا لا نعمم هذه التجربة، كما هو معمول به، عند جيراننا من الدول؟ نحن لسنا أقل شأنًا منهم؛ وبالتالي لماذا لا نعمم هذه التجربة في الجزائر على مستوى كل المحلات التجارية.

فيما يخص العقوبات، السيد الوزير، التي جاءت في آخر مشروع هذا القانون، يعلم الجميع أيضا بأن في الآونة الأخيرة ظهرت فتنة كبيرة جدا والعارفون بشؤون القانون يعلمون أكثر مني ذلك.

رأينا بأن هناك عقوبات تخص هذا المشروع، ولكن تمنيت لو أن هناك عقوبات أيضا تطال المتطاولين على الناس بالقذف والسب والشتم وأن قانون العقوبات يعاقب على السب والشتم في أحكام المواد 299 - 300، فيما يخص القذف، ولكن أردت في مثل هكذا مشروع أن تكون هناك نصوص قانونية تعاقب - يعني لم يسلم أي أحد في هذا الوطن - وبالتالي لا بد أن تكون هناك قوانين صارمة جدا.

إذهبوا إلى فايسبوك مثلا وشاهدوا، القذف حتى على الناس من هم في أعلى قمة السلطة أو أدناها لم يتركوا أي أحد؛ وبالتالي، سيدي الوزير، إن شاء الله تأخذون، هذا المطلب بعين الاعتبار.

أعود إلى هذا المشروع وسأكون مختصرا، السيد رئيس الجلسة.

وأقول فيما يخص مشروع هذا القانون وعن الاتصالات الراديوية، ينبغي أن نعلم ونذكر بأن هذا الأمر يخص الأمن والاستقرار والمصالح العليا للدولة والوطن.

- إنه القانون الذي يمنح صلاحيات أوفر للوكالة الوطنية للذبذبات، بغية ضبط حالات التشويش ومراقبة الطيف الذبذبي على مستوى الوطن، كأن هذا المجال الحساس يخضع لأحكام الأمر رقم 63 - 439 المؤرخ في 8 نوفمبر 1963، والذي لم تكن فيه إشارة إلى القطاع الخاص.

يأتي الاهتمام بالتأطير القانوني لهذا المجال لأهميته الأمنية والاقتصادية، أخذا بعين الاعتبار التطورات المذهلة

التي حصلت في هذا القطاع من الناحية التكنولوجية، ثم إنه يأتي للانسجام مع الاتفاقيات الدولية، كما هو معمول به في كل بلد.

وفي نفس السياق، إن الاتصالات السلكية عامل هام وضروري من عوامل التنمية الاقتصادية. وضبط الإطار القانوني لهذا المجال يمكن من تطويره، استجابة للحاجات المتزايدة للاتصال عموما.

ومرة أخرى، أقول وأنا في صميم الموضوع الذي لا أراه تشريعا تقنيا فحسب:

- إن تدفق الأنترنت ضعيف أو منعدم في كثير من مناحي الوطن، والأنترنت، سيدي الوزير، ليست مجرد تلبية حاجة من الحاجات يمكن تعويضها، الانتفاع بالأنترنت دليل حرية وأكد أقول وأجزم دليل وجود.

- إن الديمقراطية ليست غاية بل هي وسيلة، إنها أداة تهدف إلى تحقيق وترسيخ العدالة وتكافؤ الفرص، كما نعلم، أنه بالإضافة إلى الحاجة الاقتصادية إلى الاتصال، فإن انقطاع الأنترنت أو انعدامه بالنسبة لشباب يعني توقف الحياة عنده.

من أجل هذا كله، ومرة أخرى، نشتم هذا الجهد ونسانده وهو رسالة اطمئنان على تكفل الحكومة بانشغالات الوطن والمواطن، سدّدكم الله وسدّد خطاكم فيما تسعون إليه من أجل هذا البلد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي العضو.

بهذا نكون قد مكّنّا جميع الراغبين في التدخل لمناقشة المشروع المعروض علينا؛ وعليه، أسأل السيد الوزير هل لديه الجاهزية للرد على تدخلات السادة الأعضاء؟ تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السيدة الوزيرة،

سأحاول الرد على الأسئلة المقدمة من طرف أعضاء مجلس الأمة.

القطاع، لكن هناك أيضا نقص، لأن الكثافة البريدية فيها معدل وطني.

فالمعدل الوطني هو مكتب بريد لكل 10.000 مواطن، نحاول دائما أن نبقي في هذا المعدل، لأنه معقول، حتى تكون خدمة ذات نوعية، وتضمن كرامة المواطن، تضمن كرامة المتقاعدين والأشخاص الكبار ولا تنسوا أن النمو الديمغرافي سيزداد، لابد علينا أن نتابع هذه الظاهرة كل ما يكون هناك احتياج تكون هناك مكاتب بريد، في بعض الأحيان البلديات، وأنت ذكرتهم قبل قليل، تعاني من مشكل العقار.

نحن طرحنا هذا الانشغال، والحمد لله هناك توافق مع أعضاء آخرين من الحكومة ومنهم السيد وزير السكن، إذ ستكون فيه اتفاقية، إن شاء الله، في هذا الشأن مع إنجاز الأحياء الجديدة، سواء ضمن مخططات (عدل) أو (OPGI) لتخصيص أماكن لمكاتب البريد، لكن لا ننتظر حتى يكون حي جديد ويسكن الناس، يجب أن ندرس الحلول مسبقا، لابد أن تكون تغطية عند فتح الحي، سواء بريدية أو شبكة الأنترنت. ليس من المعقول، وفي حال عدم التنسيق، أن يفتح حي ويبقى هؤلاء السكان يبحثون ذهابا وإيابا ولا يوجد مكتب بريد ولا أنترنت!

لقد أعطينا توصيات وتعليمات، في مشروع بناء جديد، خاصة إذا كان يضم عددا معينا من السكنات،

ففي بعض الأحيان أحياء فيها 1000 سكن، بمعنى 1000 عائلة، أي بمعدل 5 إلى 6 أفراد لكل 1000 عائلة جزائرية تكون الحلول مسبقا ولا ننتظر حتى يسكن الناس ثم يتوافدون عندنا وكذا... فهذه الأمور لابد أن ندرسها مسبقا. دائرة العقلة، طبعًا، سندرس هذا الانشغال وستكون لنا زيارة لولاية تبسة وسنرى هاتين البلديتين العقلة والسطح وسبب تأخر الأشغال بهما.

طرحنا سؤالًا أيضًا حول مجلس البحث العلمي، طبعًا فيه تنسيق، يجدر الذكر أنه عندنا معهدان للتكوين تابعان لقطاعنا:

معهد في الكاليتوس وهو المعهد الوطني للبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، تحت وصاية مزدوجة: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والوصاية البيداغوجية لوزارة التعليم العالي، وبالطبع كل ما له جانب بالبحث العلمي فيه تنسيق وعندنا معهد آخر بوهران وهو

في الأول، أشكر السيد أحمد بوزيان، نعم، العالم اليوم قرية صغيرة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال مكنت من تقليص هذه المسافات.

نعم، في مشروع القانون مهام سيادية، كالأمن الوطني وإعطاء هذه المهام والصفة لأعوان الوكالة سيمكننا من تسهيل وتأطير مهامهم إن شاء الله.

فيما يخص الانشغال حول مدير التربية، هذا ليس من اختصاصي، لكن سننقل الانشغال إلى السيد وزير التربية. فيما يخص انشغالات السيد الغالي مومن، بخصوص تبسة وهي ولاية عزيزة علينا، وهي حدودية، خاصة فيما يتعلق بتوصياتكم التي نشكركم عليها واقترح تشديد الرقابة على التجهيزات المستوردة.

تجدر الإشارة أنه في قطاعنا لسنا لوحدها، هناك سلطة الضبط، في عملية استيراد التجهيزات ومراقبتها، هناك مصالح الجمارك التي تقوم بالرقابة على التجهيزات وهناك وكالة تتعاون مع كل المصالح المعنية، سواء وزارة الدفاع الوطني، وزارة الداخلية، كل المصالح المعنية يمكن التنسيق معها ونشاطكم هذا الانشغال.

مناطق الحدودية عزيزة علينا وفيما يخص تداخل الذبذبات، نعم أشاطركم الرأي وتجدر الإشارة أن الوكالة قامت حديثًا باقتناء تجهيزات للقيام بالمراقبة اللازمة ويكون التنسيق أيضا مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، مثلما هو الحال في تداخل الذبذبات في المناطق الحدودية وبطريقة ودية، خاصة دول الجوار.

من حين لآخر تكون لجان مشتركة وندرس هذه القضايا. مراكز البريد، نعم، الخدمة عمومية أولا، وجود مكتب بريد في أرضنا الشاسعة في مناطقنا الحدودية.

وجود مكتب بريد بالعلم الوطني يرفرف عاليا دليل وجود الدولة الجزائرية.

هناك مناطق تذهب إليها، تين زواتين، عين قزام ليس بها بلديات ولكن توجد مكاتب بريد.

ودعنا للشبكة البريدية الحالية التي هي تضم 3999 مكتب بريد، فيه رقم 4000 سيفتح عن قريب، إن شاء الله، إلى ذلك الحين هناك عملية تدعيم بمكاتب متنقلة.

مؤسسة بريد الجزائر قامت باقتناء حافلات إنتاج وطني (SNVI) لضمان خدمات البريد، خاصة في مناطق الظل. وفي زياراتي الميدانية، رغم كل المجهودات المبذولة في

المعهد الوطني لتكنولوجيات الاتصال السلكية واللاسلكية. فيما يخص مراقبة متعاملي الهاتف النقال، هذه من صلاحيات سلطة الضبط.

السيد عبد القادر شنيني، طرح علينا انشغالات خاصة فيما يخص مناطق الظل، أنا أشاطره الرأي، ففي زيارتي الميدانية، وجدت المتعاملين يريدون الجيل الرابع، فهل يعقل في 2020 نطلق الجيل الرابع ولا توجد تغطية للجيل الثاني؟! كيف يصدقنا الناس؟ كيف يحترمنا الناس؟ في زيارتي الميدانية لولاية غرداية، هناك طريق بريزينة الطريق يربط ولاية البيض بولاية غرداية.

سألت ممثل الدرك الوطني عن عدد الحوادث؟ مسافة أكثر من 200 كلم لا توجد تغطية، كيف يحترمنا الناس ونحن لا نصدقهم القول! نتحدث عن الجيل الرابع في حين الجيل الثاني لا يوجد.

الميكائزومات موجودة، القطاع فيه ما يسمى صندوق الخدمة الشامل، لأن في هذه المناطق تذهب للمتعامل وتقول له أين التغطية، يقول لك ليست عندي نجاعة اقتصادية، هو على حق. يقول لك أنا أضع (BIS) والأعمدة لكن أين هي النجاعة الاقتصادية لاستثماري؟!

نحن طلبنا كحل ظرفي والحمد لله، السيد الوالي تجاوب معنا، لأن هذه المناطق معزولة وحتى تضع أعمدة بالسرعة المطلوبة لا بد من كهرباء، لا بد أن أؤمن منشأتي.

السيد الوالي تجاوب معنا وأعطى لنا حلا ظرفيا، على بعد مسافة، في وسط الطريق، يوجد بناء تابع لقطاع الأشغال العمومية، حيث تم في هذه النقطة، التي هي في نفس المسافة، وضع تجهيز ساتيلي يمكن الناس، في حالة حوادث، على الأقل، من الاتصال وهذا كحل ظرفي وأعطينا تعليمات للمؤسسات التابعة للقطاع وحاليا هناك تنسيق مع سلطة الضبط، لأن القانون 18-04 يسمح كي يكون هناك استثمار واحد، يمكن أن يكون الاستثمار لمتعامل واحد ويتقاسمه مع متعاملين آخرين، فلمن تكون التغطية؟ هل هي لمتعامل موبيليس أو أوريدو أو جازي؟ لا أستطيع أن أفرض على مواطن شراء شريحة المتعامل الفلاني، كي تكون لديه تغطية.

في مشروع القانون، الميكائزومات واضحة ولا بد علينا أن نطبقها. نحن طلبنا من المتعاملين، بعد المشاورات، أن يحترموا قوانين الجمهورية، يحترموا دفاتر الشروط وينشؤوا

تنافسية شفافة، تحترم فيها قوانين الجمهورية.

لا أبحث عن الربح على ظهر الدولة ولا على ظهر المواطن! مرحبا بـ الناس الذين يشغلون الشباب ويخلقون ثروة ويخلقون مناصب شغل، نعم نحن نرحب بهم.

أنا وزير قطاع ولست وزير موبيليس، وزير لكل القطاع ولكل المتعاملين وأشجع المنافسة الشريفة في ظل احترام قوانين الجمهورية.

السيد نور الدين بالأطرش، انشغالك فيما يخص الإعلام: الإعلام يتوفر من خلال البنية التحتية.

اليوم، الحمد لله، بفضل وجود تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أصبح هاتف الإعلام هو مكتبه، يستطيع أن يقوم بتغطية وبيع مراسلاته، الحمد لله هذه مجسدة في أرض الواقع.

فيما يخص شروط الأمن، الانشغال مشروع، ففي مخطط عمل المتعامل البريدي، وضع الكاميرات ونظام رصد الدخول له أولوية وأنا أشاطرك انشغالك.

على الأقل، حين تكون الكاميرات، فالإنسان إذا أراد فعل شيء ما، سيتراجع بمجرد رؤيته لهذه الكاميرات وهذه أولوية.

وفي الزيارات الميدانية الرسمية والفجائية دائما أسألهم عن هذا الأمر.

الكاميرات موجودة ولكنها لا تشتغل، أين المشكل؟! في بعض الأحيان، تكون دوريات تفتيشية بمساعدة المديرات الولائية، أكذب إن قلت سأراقب كل شيء. هذه الوكالات ومكاتب البريد ستصل إلى 4000 مكتب في الشهر القادم، إن شاء الله، لكن فعلا هذه الأولويات وأشاطرك الرأي.

فيما يخص استعمال آلة التسديد، هي أيضا من أولويات القطاع، لكن ليست من صلاحيات القطاع وحده بل بالتنسيق مع قطاع المالية، والحمد لله هناك تجار بدأوا في اقتناء أجهزة التسديد الآلي لكن فيه جانب سوسيولوجي وجانب تحسيسي، فلا بد أن نؤمن المواطن ونطمئنه بأن هذا التسديد آمن ونرافقه حتى الدولة التي تستغل ذلك ليس بين ليلة وضحاها.

الحمد لله، نحن عندنا شباب، هؤلاء ولدوا مع الأنترنت ويحبون التكنولوجيا.

اليوم بطاقة البريد، البطاقة الذهبية، تمكن أي واحد أن

يسدد الفواتير، سواء فواتير الكهرباء أو الغاز أو الماء عن طريق الأنترنت؛ تدخل بوابة بريد الجزائر، تسدد الفواتير وتسدد أيضا عن طريق (LTPV) هناك عدة منتوجات تسدد في الوكالات.

والحمد لله منذ نهاية شهر جانفي 2020، تم ربط هذه البطاقات مع النظام البنكي (CIB).

البطاقة الذهبية تستطيع اليوم أن تستخرج أموالا عن طريق الموزع المالي للبنوك وهذه تم تجسيدها ميدانيا.

فيما يخص الشتم وغيره؛ فهذا ليس من اختصاصي، إنما هو اختصاص السيد وزير العدل، حافظ الأختام، لكن سوف نرفع له الانشغال.

شكرا، إن شاء الله، أكون قد أجبت على الأسئلة وشكرا على حسن الاستماع.

السيد رئيس الجلسة: شكرا جزيلا للسيد الوزير على كل هاته التوضيحات المقدمة، ردا على انشغالات وتساؤلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هاته. سنستأنف أشغالنا غدا - إن شاء الله - على الساعة

الثالثة بعد الزوال وجلسة الغد ستخصص للمصادقة على مشاريع القوانين التي نوقشت خلال هذا الأسبوع وهي:

- مشروع قانون يعدل القانون رقم 15 - 21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- مشروع قانون يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه.

- مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04 - 19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، المعدل والمتمم.

- مشروع القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية.

إذن، جلسة يوم الغد ستكون جلسة تصويت، لهذا أؤكد للزميلات والزملاء أهمية الحضور، لأن العملية مرتبطة بالنصاب.

شكرا لكم، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة
والدقيقة الرابعة والعشرين مساءً

ثمن النسخة الواحدة 12 دج	الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16
-----------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 9 شعبان 1441
الموافق 2 أفريل 2020

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112- 2587